وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية

دراسة حالة المملكة المغربية

(2016-2011)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إعداد الطالبة:
عباسي كوثر

إشراف الأستاذ:
فوزي نورالدين

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
فوزي نورالدين		مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وعرفان

لايسعنا بعد الانتهاء من إعداد هذه الدراسة إلا أن نتقدم بجزيل الشكر

و عظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور

فوزي نـــــــــور الديـــــــــن

الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة حيث قدم لي كل النصح و الإرشاد

طيلة فترة الإعداد فله مني كل الشكر و التقدير .

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في تقديم يد المساعدة لي بصدد إنهاء هذه الدراسة.

إهداء

جميل أن تحس انك على مشارف الوصول و الأجمل من ذلك أن تقطف ثمارا أينعت بعد جهد و تهديها لمن ساعدك على الصعود ·

•إليك أبي أبدا أنت رمز من العطاء و المحبة و القوة و الفخر , أنت من كان سندي في كامل حياتي أشكرك و الشكر لا يسوى شيئا مما أعطيتني, حفظك الله لي وأدام صحتك ·

•إليك يا شمعة حياتي المضاءة , وزهرة دربي , إليك يا حبيبتي أمـــــــي الغالية حفظك الله لي وأدام صحتك ·

•والى من أعتبرها أما ثانية , و دعما لي في الحياة أدام الله صحتك و أنعمك بكل ما تتمنين ·

•إلى من أرفع رأسي اعتزازا بانتمائي له , إلى من تعب من اجلي و قاسمني أفراحي و أحزاني , إليك يا زوجـــــــي الغالـــــــــي.

•إلى من لهم قطرة من دمي و نفسا من روحي إلى أخواتي : ابتهال ، نور اليقين ، سلسبيل ، رحيمة ، هديل، مريم البتول .

إلى أخي العزيـــــــــــز : عبد المنعم.

•إلى من اعتبرهم إخوة زوجي : مزدلفة ، مريم ومروة ومعاذ .

•إلى من شاركتني بسمة الأمل , قاسمتني هذا العمل فكانت لي صحبة كلذة العسل إلى صديقتي كنزة قرفي.

•إلى من نسيهم قلمي ولم تنساهم ذاكرتي إلى رفاق الفؤاد , و دلائل القلب و نصحاء الدرب إلى من عشت معهم أحلى أيام عمري :

•إلى جميع أقاربي و أصدقائي,

مقدمـــــــــــــة

إن العمليات التي تساهم في تحسين أوضاع النظم السياسية نحو الأفضل من خلال العديد من المطالب والمتغيرات الداخلية والخارجية نجدها عديدة لكن من أهم هذه العمليات والتي لاقت اهتماما كبيرا من طرف العديد من المفكرين والباحثين و السياسيين ، نجد عملية الإصلاح السياسي التي تعد عملية ضمن عمليات التغيير والحركة المستمرة التي تشهدها المجتمعات المختلفة في العالم وخاصة لما لها من اثر في إصلاح البناء السياسي وفق صيغ جديدة أفرزتها الظروف الدولية الراهنة وعلاقة هذا الإصلاح في التأثير والتأثر على المستويات كافة الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية .

كما أننا نلحظ بروز ظاهرة الإصلاح في المجتمع العربي نحو تحقيق الإصلاح السياسي الراجعة لسلسلة متتابعة من التغيرات الراهنة التي مست الدول العربية من بينها موجة الربيع العربي كانت معظمها في تونس ،لبيبا ،مصر ،ومن أسباب ظهور هذه الفترة المصيرية التي كانت بدايتها في منتصف 2010على شكل احتجاجات مفاجئة نتيجة لانتشار الفساد والركود الاقتصادي سوء الأحوال المعيشية ،إضافة إلى التضييق السياسي وسوء الأوضاع عموما في البلاد العربية ،مما أدي بالنظم الحاكمة إلى المسارعة لامتصاص غضب الشعب إلا انه هنالك من لم يستطع تدارك الوضع بما أداه إلى سقوط نظام الحكم، ومنهم من سارع إلى وضع إصلاحات دستورية والمبادرة بإدخال إصلاحات على بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل تحسين سجل الدولة في مجال حقوق الإنسان وإشراك المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني وغيرها بدافع المشاركة في المنظومة العالمية من جهة ،وتحقيق أهداف سياسية اقتصادية من شأنها ترشيد أداء تلك النظم .

ومن بين هذه الدول التي امتصت ثورة الربيع العربي نجد الأردن وماشهدته من إصلاحات بداية من 2005-2011 ، والمغرب وهما دولتان ذات نظام ملكي ،حيث أن المغرب سعت لتحقيق إصلاحات على الأقل

دستورية وقانونية وكانت بداية هذه الإصلاحات في عام 2011. و كانت بوادر هذا الإصلاح بداية من خطاب ألقاه الملك محمد السادس لامتصاص الاحتجاجات والمظاهرات التي قامت بها حركة 20فبراير .وبالاظافة إلى ذلك أن الإصلاح السياسي في المغرب كان مرتبطا بالعديد من المتغيرات والمحددات التي تحد مسار هذا الأخير فقد ارتبطت باهم ما جاء في خطاب الملك والتعديلات التي طرأت على الدستور. كما أن البنية الثقافية للمجتمع المغربي تلعب دورا كبيرا في توجيه مسار الإصلاح السياسي، كما أن نجاحه مرتبط بتنازل النخبة الحاكمة عن الاستبداد واحتكار السلطة والتأهب والاستعداد لإصلاح مؤسسات النظام السياسي من خلال تفقد طريقة عملها وإصلاحها بما يتوافق والإصلاحات المنتهجة ويظهر هذا في واقع الإصلاحات في الممارسة العملية .

أولا:أهمية الدراسة :

يمكن تحديد أهمية دراستنا من خلال النقاط التالية :

ترتبط أهمية الدراسة بالمتغير الأساسي ألا وهو الإصلاح السياسي ونظرا لأهميته في النظم السياسية العربية وأهمية التحولات التي تطرأ عليه جراء هذه العملية .

كما أنها ترتبط بالقيمة المعرفية خاصة في الجزء الخاص بضبط مصطلح الإصلاح السياسي .

وتزداد أهمية من خلال تحليلنا لعملية الإصلاح السياسي على ضوء التجربة المغربية من خلال تحديد دوافع الصلاح السياسي والخروج بنتائج لهذه العملية مع تحديد الآفاق المستقبلية لعملية الإصلاح السياسي في المملكة المغربية .

ثانيا:أهداف الدراسة :

تهدف دراسة إلى توضيح أهم الركائز والنقاط التي تمر على عملية الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية وخاصة استخلاص النتائج التي ألت إليه تجربة الإصلاح السياسي وأسباب التي تعيقها كما أننا نهدف من خلال هذه الدراسة لتحديد الأفق المستقبلية لعملية الإصلاح السياسي في المغرب ،وتقييم عملية الإصلاح السياسي في المملكة المغربية من بداياتها إلى غاية اليوم وتحديد ابرز التحديات التي عرقلت هذه التجربة ومحاولة رسم الآفاق المستقبلية للإصلاح السياسي .

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

من بين أسباب اختيار موضوع دراستنا نجد تعاقب الأحداث ابتداء من 2011 وموجة الربيع العربي التي اجتاحت جل الدول العربية بدءا من ثورة تونس مرورا بثورة مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا التي جعلت دراسة حالة المغرب ذات أهمية كبيرة من الناحية الإصلاحية إذ أن مثل هذه المواضيع أصبحت حديث الساعة ،جس نبض الإصلاحات السياسية في المغرب وتحديد مدى نجاحها .

رابعا:الدراسات السابقة :

من بين الدراسات التي عالجت مصطلح الإصلاح السياسي نجد العديد لكن من بينها نجد عبد الإله بلقزيز و محمد ابورمان وكذلك محمد محمود السيد من جميع النواحي كدراسة المفهوم أو النظريات المنوطة أو من حيث تحديد أسباب هذه الظاهرة ونشاطاتها ومؤشراتها ومن بين المؤلفات نجد مؤلفات جمال علي زهران تحت عنوان الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي وكذلك مسلم بابا عربي من خلال اهتمامه بتأصيل مفاهيم المفتاحية في مجال العلوم السياسية والاجتماعية بصفة عامة ، من خلال دراسته الأبعاد المختلفة لمفهوم الإصلاح السياسي بداية بالبحث في المعاني اللغوية ، ثم تناول الدلالات المعرفية للمصطلح ، وصولا إلى تمييزه عن غيره من المفاهيم المشابهة ، مثل التحول الديمقراطي ، التحديث ، التنمية.

ولا ننسى كرسات التنمية التي تناولت محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية بقلم شادية فتحي إبراهيم حيث تناولت تحديد اهم محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية ، كما تتبعت هذه الدراسة أهم المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي وقد انتهت هذه الدراسة إلى أن عملية الإصلاح السياسي في الدول العربية تنبع من ثلاث مصادر رئيسية ألا وهي : تجديد العقل العربي ، إصلاح بنية الدولة ونظام الحكم وتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، كما أن دراستنا تختلف عن باقي الدراسات من خلال إدراجنا للآفاق المستقبلية وكذلك تقييم الإصلاحات الدستورية في المملكة المغربية

خامسا:إشكالية الدراسة:

إن هذه الدراسة تقترب من الإحاطة ببعض جوانب ودوافع الإصلاح السياسي من خلال مراعاة خصائص النظم السياسية العربية خاصة في ما يخص دراسة حالة المملكة المغربية ومسارها الإصلاحي في فترة (2011-2016) وهذا انطلاقا من صياغة الإشكالية التي كان فحواها كما يلي :**ما هي أهم المحددات التي تساهم في صياغة واقع الإصلاح السياسي داخل الدول العربية على ضوء دراسة حالة المملكة المغربية ؟**

ويتفرع من هذه الأخيرة جملة من الأسئلة الفرعية التالية :

1/ماهي أهم التعريفات التي تضبط مفهوم الإصلاح السياسي ؟

2/ماهي محددات ومداخل الإصلاح السياسي ؟

3/ماهي أبرز خصائص النظم السياسية العربية ؟

4/ ماهي أهم محددات الإصلاح السياسي في المملكة المغربية ؟

سادسا:الفرضيات:

وللإجابة علي الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية يمكننا إدراج الفرضيات الآتية :

الفرضية الرئيسية :

كلما كانت هنالك ضوابط تتحكم في مسار عملية الإصلاح السياسي وتتوافق وطبيعة المجتمعات العربية كلما تزايدت فرص نجاح هذه العملية.

الفرضيات الفرعية :

1/كلما كانت هنالك مرونة في إعادة هيكلة المؤسسات داخل الأنظمة كانت هنالك قابلية للإصلاح .

2/ تتعدد الدوافع التي تتحكم في عملية الإصلاح السياسي من بيئة إلى أخري .

3/كلما تم توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار السياسي المغربي كلما توفرت فرص أكبر في نجاح عملية الإصلاح السياسي .

4/يرتبط نجاح عملية الإصلاح السياسي بوجود إرادة سياسية للقيادات السياسية العربية أكثر من الامتثال لضغوط القوى الخارجية .

سابعا :مناهج ومقتربات الدراسة :

أ-المناهج:

منهج دراسة حالة :يسعى هذا المنهج إلى دراسة ظاهرة ما من جميع نواحيها وتوفير المعلومات واستخلاص نتائج بشأنها وهذا مارأيناه في دراستنا لحالة النظام السياسي للمملكة المغربية ودراسة دوافع الإصلاح السياسي والعوائق التي ترتبط به .

ب_المقتربات : يمكننا الاستعانة في هذه الدراسة بمقتربين : المقترب القانوني والمقترب المؤسساتي .

المقترب المؤسساتي : من خلال دراسة أهم المهام التي تمتاز بها السلطات الثلاث وخاصة المؤسسة الملكية والتغيرات التي مست هاته السلطات الرسمية .

المقترب القانوني : ويظهر هذا من خلال دراستنا للإصلاحات الدستورية ل2011 التي قام بها الملك محمد السادس والنظر في التغييرات في المواد الدستورية من أهمها مبدأ الفصل بين السلطات ومدى توافقه والحياة العملية .

ثامنا:صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي واجهتني يمكن أن تواجه أي طالب من بينها ضيق الوقت المخصص للدراسة، وكذا قلة الكتب التي تهتم بهذا الموضوع في الفترة التي حددت للدراسة .

تاسعا: التصميم الهيكلي الدراسة:

لقد تناول الفصل الأول لهذه الدراسة الإطار النظري للإصلاح السياسي من خلال أهم المحددات كشروط الإصلاح السياسي ومداخله وعلاقته المفاهيم المشابهة له...الخ ، بينما الفصل الثاني فقد درسنا فيه طبيعة الإصلاح السياسي في الدول العربية من خلال دراسة خصائص هذه الأخيرة والتطرق لدوافع الإصلاح السياسي في الدول العربية المقسمة لدوافع داخلية وخارجية دون أن ننسى تطرقنا لدور المؤسسات الرسمية والغير رسمية في تحقيق الإصلاح السياسي في الدول العربية ، أما بالنسبة للفصل الثالث والأخير والذي كان تحت عنوان محددات الإصلاح السياسي في المملكة المغربية والذي ضم دوافع الإصلاح السياسي في المغرب والآليات المؤسساتية للإصلاح السياسي في المغرب في فترتي 2011 إلى غاية 2016 ، كما انتهينا بتقييم هذه العملية من خلال تحديد نتائجها والتحديات التي رافقتها والآفاق المستقبلية لهذه العملية.

تسعى المجتمعات إلى تحقيق أهداف تتوافق ومتغيرات الساعة والظروف الراهنة ، إذ أن هذه الأهداف تتمحور حول تحقيق الديمقراطية وإضفاء إصلاحات شاملة وخاصة الإصلاحات السياسية ،وهذا الأخير يعد مطلبا أساسيا على الساحة السياسية ، حيث لقي اهتماما كبيرا من مختلف الكتاب وهو عبارة عن عوامل ترتبط بالبنى الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وتكون بمثابة المولد الذي يسهم في إنتاج هذه الطاقة لذا حاولنا في الفصل الأول أن نبسط مفهوم الإصلاح السياسي من خلال مجموعة من النقاط كتعريفه وتحديد المفاهيم المشابهة للإصلاح السياسي حيث انه يرتبط بالعديد من المصطلحات إلى غاية التشبه بها كالتغيير والتحديث والتنمية .....الخ.

كما أن الإصلاح السياسي لا يتحقق إلا وفقا لخطوات وشروط معينة وركزنا في الفصل الأول على مستويات وأهداف الإصلاح السياسي ، أضف إلى ذلك مداخل الإصلاح السياسي .

لقد اختلفت التعاريف لمصطلح الإصلاح السياسي إذ انه عرف من قبل العديد من المفكرين السياسيين و بلغات عديدة كالفرنسية والانجليزية والعربية وهذا ما جعله يتصادم بالعديد من المفاهيم المشابهة له .

وهذا ما سنراه في المبحث الأول للفصل الأول والذي قسم إلى ثلاث مطالب أولها مفهوم الإصلاح السياسي وثانيها المفاهيم المشابهة و المطلب الثالث مستويات وأهداف الإصلاح السياسي.

المبحث الأول :ماهية الإصلاح السياسي

اختلفت التعريفات لمصطلح الإصلاح السياسي من باحث الى آخر وهذا ماجعلنا نضع ضبطا للتعريفات التي سوف نتاولها من التعريف اللغوي الى الاصطلاحي مستخلصين تعريفا اجرائيا لهذه العملية .

تعريف الإصلاح السياسي**المطلب الأول :**

أولا: تعريف الإصلاح : لغة:

إن الاستحقاق اللغوي للإصلاح السياسي هو: من فعل أًصلح يصلح إصلاحا ، إزالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم وهو نقيض الفساد .

الإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال ما تدعو إليه الحكمة ومن هذا التعريف يتبين إن كلمة إصلاح تطلق على ماهو مادي وعلى ماهو معنوي .....[1]

فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية الانتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن ,أو التحول من شيء والانصراف عنه إلى سواه وقد ورد لفظ الإصلاح في القرءان الكريم في أكثر من سورة مثل قوله تعالى :(والله

[1] بلال خليل ياسين، "منهجيات الإصلاح والتغيير في سورتي الأنبياء والحج "، (بحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستار في التفسير وعلوم القرآن ، كلية أصول الدين قسم تفسير وعلوم القرآن ، الجامعة الإسلامية غزة، 2012،ص16.)

من المفسد) الآية 220 من سورة البقرة وقوله مخاطبا فرعون : (إن تريد إلا أن تكون جبارا في المصلحيعلم الأرض وما تريد أن تكون من المصلحين)الآية 19 من سورة القصص.[1]

يرى الباحث عماد صلاح عبد الرزاق إلى ان الصلاح والفساد في اللغة متلازمان الإصلاح هو ضد الفساد وهذا التلازم يمكن تفسيره تارخيا بكون الإصلاح ظهر مع ظهور اولى حياة الفساد في الارض حيث برزت اى حيز المعرفة الإنسانية ظاهرة الإصلاح كمعاكس لفعل الافساد حين حاول قابيل إصلاح ما أفسده بفعل قتله لأخيه.

أما من الناحية الأخرى فان الإصلاح يتوارد كلفظ او مصطلح اجنبي في كل من اللغتين:

الفرنسية Réforme [2]تعني اعادة تأصيل الشئ و اعطاءه صورة أخرى.

أما باللغة الانجليزية reform [3]فهي تغيير الشيء لمنحى افضل .

تعريف الإصلاح السياسي لقاموس وبستر :- هو تحسين النظام السياسي من اجل ازالة الفساد والاستبداد ,ويعتبر الإصلاح السياسي ركنا اساسيا مرسخا للحكم الصالح ,ومن مظاهر سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفاعلية الانجاز وكفاءة الادارة والمحاسبة والمسائلة والروية الاستراتجية وهو تحديد العلاقات التي بينها .

---

[1] القرآن الكريم ، الآية 220 من سورة البقرة والآية 19 من سورة القصص.

[2] سهيل إدريس ، المنهل قاموس عربي فرنسي ، بيروت : دار الاداب، 2007 ، ص1034

[3] -------- ، مجاني الجيب معجم انجليزي-عربي، لبنان : دار المجاني ، 1992، ص 314 .

موسوعة السياسة :- تعرفه على انه تعديل او تطوير غير جذري في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية دون المساس بها , والإصلاح خلافا للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس باسس هذا النظام .

أما بالنسبة للإصلاح السياسي : - فقد عرف الإصلاح السياسي من طرف العديد من المصادر والعلماء والمفكرين كما ادرجنا سابقا ان هذا المصطلح هو قديم الظهور وقد مس العديد من جوانب الحياة لهذا وجد التضارب في تحديد سياق لهذا المفهوم لذلك سوف نتطرق لمجموعة من التعاريف المهمة أولها :-

يمس هذا التعريف الجانب الشكلي للحكم وذلك من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والإحاطة بالعلاقات الاجتماعية كما انه تطرق للثورة على انها عكس الإصلاح وهذا راجع للنتائج التي تنجم عنها والتي تمس النظام السياسي والاجتماعي خلافا للإصلاح .

أي أن الإصلاح السياسي هو عملية مسح شاملة لجميع مرتكزات النظام السياسي على الصعيد الداخلي والخارجي وتكون نابعة على شكل حراك يمتاز بالشمولية كما انه يركز على الفحوى لا على الهيكل.

كما عرفه علي الدين هلال:- علي انه أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية,تطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما [1] .

ويعرف هذا الأخير علي انه مجموع العمليات التي تتم علي مستوي النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات ا,المؤسسات والأبنية ,الأطر واليات الأداء والسلوكيات ,والثقافة السياسية السائدة بهدف مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية [1] .

[1] كمال المنوفي، يوسف الصواني، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ليبيا: المركز العالمي للدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، 2006، ص 48.

اي يمكننا القول إن الإصلاح السياسي هو خطة تكتيكية تستند علي مجموعة من الأهداف وهذه الأهداف تكون عامة تجسد التغير في جميع المجالات وعلي جميع الأصعدة للوصول إلي إصلاح شامل وناجح .

كما يمكننا تعريف الإصلاح السياسي :- هو مجموعة من الإجراءات والخطوات تهدف لانتقال من مظهر حكم تتسم بالتسلطية إلي نظم حكم تقوم علي قاعدتي المشاركة والتمثيل .

كما يعرف الإصلاح السياسي :- كل العمليات الهادفة إلي إعداد أجهزة الإدارة في الدولة بما في ذلك الإفراد والمعدات والوسائل إعداد علميا يجعل تحقيق الدور الاستراتيجي للجهاز امرأ ليس ممكننا فحسب ولكن أمرا اقتصاديا كذلك.[1]

- التعريف الإجرائي للإصلاح السياسي:-وفي الأخير يمكن أن نصل إلي تعريف إجرائي من خلال التعريفات السابقة لهذا المصطلح :-علي انه خطة منتهجة تتبع من طرف كوادر خاصة تهدف إلي التغير الجذري في جميع المجالات وداخل جميع المجالات وداخل جميع المؤسسات والهياكل الإدارية وقد يكون هذا الإصلاح عبارة من مدخلات ناجمة عن انتفاضة الشعب أو المطالبة بالتغيير كما أن الإصلاح السياسي له أهداف عدة من بينها عمليات تهدف إلى إعداد أجهزة الإدارة في الدولة تستهدف الجهاز الإداري للدولة من اجل تحقيق أهداف السياسة العامة العامة للدولة بكفاءة وفعالية .

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للإصلاح السياسي

يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مجموعة من المفاهيم نتناولها كالأتي :

[1] مسلم بابا عربي ، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد9 ، جوان 2013.

علاقة الإصلاح السياسي بالتحول الديمقراطي :

الإصلاح السياسي هو القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية، ووظائفها، وأساليب عملها وأهدافها وفكرها وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي...، فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من داخل النظام .

أما الإصلاح الديمقراطي أو ما يعرف عند البعض بالتحول الديمقراطي أو التحرك نحو الديمقراطية، هي وجهان لعملة واحدة .فالانتقال الديمقراطي هو حركة تنتقل بالمجتمع من مرحلة إلى أخرى، وهو مسلسل يتم العبور من خلاله من نظام سياسي مغلق مقصور على النخب الحاكمة، ولا يسمح بالمشاركة السياسية أو يقيدها، إلى نظام سياسي مفتوح يتيح المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرارات ويسمح بتداول السلطة .لقد أبانت تجارب مختلف الدول، أن عملية الانتقال الديمقراطي هي مسألة نسبية، وأنه ليس هناك نظرية متكاملة أو نموذجا جاهزا للانتقال. وإنما هناك اختلاف تعززه الظروف المحيطة انطلاقا من وجود تعسف سياسي للنخب، وإقصاء المعارضة من الحياة السياسية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصادم واندلاع ثورات الإصلاح والتغيير، لتجاوز الخلافات انطلاقا من مؤتمرات وطنية تؤسس لحوار توافقي، بين مختلف الفاعلين السياسيين والمدنيين، بشكل يخدم عملية الانتقال، ويكون هدفه الأسمى دمقرطة النظام السياسي في إطار دولة الحق والقانون.إذن فعلاقة الإصلاح السياسي بالتحول الديمقراطي هي علاقة تكاملية ووجوبية ،إذ إن ضرورة التحول من دولة تسلطية إلى دولة ديموقراية وجب المرور عملية الإصلاح السياسي .[1]

[1] أنس جراب، "الإصلاح والتغيير السياسي ..... الحقيقة و المفهوم" ، متحصل عليه من موقع : https://www.basaer-online.com/2012/06/2012-06-25-11-34-56/ يوم 01-02-2016 على الساعة 17:35.

علاقة الإصلاح السياسي بالتغيير السياسي :

إذا كان تعريف الإصلاح السياسي تغيير وتعديل في نظام الحكم سواء أكان جزئيا أو جذريا ومحاربا مظاهر الفساد والضعف , بوسائل مختلفة بحيث يحقق المقاصد الشرعية المرجوة منه , فان التغيير السياسي مفهومه يتحدد بناءا على صفة هذا التغيير ,فان كان التغيير السياسي ايجابيا , يهدف إلى محاربة الفساد وإزالته وتحقيق الإصلاح فينطبق عليه تعريف الإصلاح السياسي نفسه وهو :تغيير وتعديل في نظام الحكم سواء أكان جزئيا أو جذريا ومحاربة مظاهر الفساد والضعف فيه بوسائل مختلفة بحيث يحقق مقاصد الشرعية الرخوة .[1]

أما إذا كان لا يهدف لهذه الأمور ,بحيث يهدف إلى تكريس الفساد ومحاربة الخير ,فانه يقصد بت تغيير وتعديل في نظام الحكم سواء أكان جزئيا أو جذريا بوسائل مختلفة بحيث يتحقق دون النظر إلى المقاصد الشرعية المرجوة منه . يتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية ,ويشير لفظ التغيير السياسي لغة إلى التحول , أو النقل من مكان إلى أخر ومن حالة إلى أخرى , التغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.

علاقة الإصلاح السياسي بالتنمية السياسية والتحديث السياسي:

لا شك أن هنالك علاقة مباشرة بين مفهومين الإصلاح السياسي والتنمية السياسية حيث إن الأخيرة تعني الانتقال من نظام إلى أخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة النابعة من بيئته الداخلية والخارجية ومن الممكن إطلاق التنمية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة ,ويكافئ البعض بين التنمية السياسية ونمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية وبالتالي تحصل التنمية السياسية علي غرار النموذج الغربي ,والبعض من علماء السياسة يحدد

[1]. نفس المرجع .

المفهوم بنمو وتطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد المادية والبشرية من اجل تحقيق أهدافه وغايته ,ويري لويسيان بأي الذي ركز على أعراض syndrome ,التنمية أن حدد أن للتنمية السياسية ثلاث "أعراض "أوجه متزامنة هي ,أولا :-زيادة قدرات النظام السياسي ,ثانيا :- المزيد من التمايز البنائي الوظيفي والتخصص الوظيفي وثالثا :- تحقيق اكبر قدر من المساواة بين الجميع في الخضوع للقواعد القانونية وفي اعتماد معيار الكفاءة للتوظيف السياسي والإداري.

وعند المقاربة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية فان الهدف بينهما وتعديل وتطوير جذري لبنى النظام السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في النظام ضمن[2]

إطار البيئة المحيطة ويلتقيان في الجوهر والمضمون من حيث تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفعالياتها وقدرتها في مواجهة المتغيرات.أما بالنسبة لعلاقة الإصلاح السياسي بالتحديث السياسي فيجب أن نشير إلى

أن العلاقة بين هاذين المصطلحين وجب علينا تحديد مفهوم التحديث السياسي الذي يعتبر عملية مركبة ستمر من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث أي انه سلسلة التعييرات الثقافية والبنائية التي تعتري الإنسان السياسية في المجتمعات المتقدمة ويشمل ذلك المجالات التنظيمية وتحليل الأنشطة والعمليات والنظم التي تتعلق بصنع القرارات السياسية , وتستهدف تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع ونشير كذلك إلى عملية التباين في البناء السياسي و علمانية الثقافة السياسية و القدرة على تحسين أداء النسق السياسي في المجتمع.[2]

ومن هنا نخلص إلى أن عملية التحديث والإصلاح السياسي من ضمن عمليات التغيير والحركة المستمرة التي تشهدها المجتمعات المختلفة في العالم حيث أنهما يشتركان في اثر واحد و المتمثل في إصلاح البناء السياسي

[1] حسين عبد الحميد، احمد رضوان ، التغيير الاجتماعي و التنمية السياسية في المجتمعات النامية دراسة في علم الاجتماع السياسي . المكتب الجامعي الحديث : الإسكندرية ، 1988 ،ص14.

[2]خميس دهام حميد ، "التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، مجلة الآداب ، العدد4،[د،س،ن]، ص517 .

وفق صيغ جديدة تفرزها الظروف الدولية الراهنة وعلاقة هذا الإصلاح في التأثير والتأثر على المستويات كافة ,وبمعنى اصح فان عملية الإصلاح السياسي غالبا ما تتصادم بالتغيرات الحديثة التي ضمن البيئة الداخلية والخارجية

علاقة الإصلاح السياسي بالحكم الراشد :

إن غاية الإصلاح السياسي بطبيعة الحال هي الديمقراطية والحكم الرشيد , فالهدف الكبير من وراء الإصلاح السياسي هو أن تكون هناك ديمقراطية , وان يكون هناك حكم رشيد , والحكم الرشيد هو أن تكون هناك دولة كفؤ وفعالة ونزيهة , ودولة فعالة في التعامل مع قضايا المجتمع وفي حل المشكلات وان تكون هناك شفافية , ومحاسبة , ومشاركة من كافة الأطراف ذات العلاقة في صنع القرار ,وان تكون هناك لا مركزية , بمعنى أن لا تتركز السلطة بيد شخص , ولكن هناك سلطات حقيقية للمؤسسات المحلية. [1]

مستويات وأهداف الإصلاح السياسي**المطلب الثالث:**

للإصلاح السياسي جملة من المستويات والأهداف إن الإصلاح السياسي عبارة عن مسار من خلاله يمكن الوصول إلى أهداف مرتقبة, ولهذا نرى إن الإصلاح السياسي يتجسد في ثلاث مستويات وتتمثل في مكايلي :

: وينظر إلى الإصلاح كاست راجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها وهي الإستراتيجية المستوى الأول التي تقابل ما يعرف بإستراتجية الثورة ,أو الاتجاه الثوري في التغيير ,وتعتمد الإصلاحية منهج بناء القوة من

[1] بوحنيية قوي ،بوطيب بن ناصر ،"الإصلاحات السياسة وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول" ،متحصل عليه من موقع : http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=307:-gouvrnnc-&catid=12:2 يوم 2016/03/23 على الساعة 9.00.

أسفل بصورة تدريجية وتراكمية سلمية ,وابسط الهيمنة الأيديولوجية على المجتمع المدني ومكوناته على حد التعبير "غرا مشي" إلى يتمكن من الاستحواذ والسيطرة على المجتمع السياسي فيها يسمي بحرب المواقع .[1]

يرى إن الإصلاح السياسي ماهر إلا عملية تسلطية تسعى إلى بسط النفوذ والهيمنة وتحويله فالمستوى الأول إلى عملية ووسيلة للوصول إلى السلطة, كما إن الإصلاح السياسي على المستوى الأول هي مرادف للتغيير.[2]

: الإصلاح كعملية تطوير مجتمعي مستمر تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية المستوى الثاني من حيث الكفاءة والفعالية, وهو ما يندرج ضمن الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الاقتصادي.

ونرى بالنسبة إلى المستوى الثاني فانه يترجم الإصلاح السياسي على انه عملية ازدهاري تطورية تسعى إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء المؤسسات والأنظمة على جميع الأصعدة والمجالات.[3]

الإصلاح الفردي وإبعاده القيمة والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية ,وكل المستوى الثالث : مايتعلق بتقويم النفس وتهذيبها وبناء القدرة الفردية على الحكم والتمييز بين ماهو قبيح وماهو جميل , وتعزيز الثقة في الذات والقدرة على تقدمها , وامتلاك المعرفة العلمية النافعة والقدرة على تمثيل الذات والآخرين للدخول معهم في علاقات تفاعل وتكون هوية مشتركة .

أما فيما يتعلق بأهداف الإصلاح السياسي

---

[1] محمود غالب سعيد علي الكباري، الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية، الأردن: (د.م.ن)،(د،ت،ن)،ص98.

[1] شعبان العيد "،الإصلاح السياسي في الجزائر 2008-2013"، (مذكرة تخرج شهادة المستر ،تخصص رسم السياسة العامة والإدارة المحلية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2014،ص26،27.)

[3] نفس المرجع، ص 69

على حسب تعريف عبد الإله بلقزيز في ظروف البلاد العربية اليوم .انه يعني أمور ثلاثة :الانتقال من نظام سياسي مغلق إلي نظام سياسي مفتوح ،والانتقال من الشرعية التقليدية إلي الشرعية السياسية الحديثة ،الانتقال

ونستطيع حصرها في ثلاثة أهداف ضرورية وهي كما يلي:[1]

1/-المشاركة السياسية:

نظام الحكم في غالب الدول العربية م هو نظام: بمعنى أنه قائم على فئة سياسية ضيقة من دون سائر الفئات والقوى الاجتماعية الأخرى , وبمعنى انه نظام غير متجدد مع التطور الاجتماعي لمطالب الشعوب يبدو منفصلا عنه منعزلا بسبب أزمة التمثيل الاجتماعي والسياسي التي يعاني منها , ثم بمعنى أخر أنه نظام معرفته لمفهوم السياسة تقليدي لم يحد عنه ، ومقتضاه أنها شأن خاص بالنخبة الحاكمة ، ولم يقد هذا الانغلاق في نظام الحكم سوى عن انفصال السياسة عن المجتمع , وتتحول النخب الحاكمة إلى أوليغارشيات معزولة والنتيجة إن الحياة السياسية انتهت إلى أفق مسدودة .

ومن خلال المشاركة السياسية يظهر مايسمى بالوعي السياسي الذي زاد داخل مجتمعاتنا العربية مما يجعل هناك قوى تنتظر إن تمانع نخبنا الحاكمة في الإقدام على مثل هذه المشاركة حتى يتذرع بذلك للتدخل المباشر في الداخل العربي تحت عنوان الإصلاح والاهم من ذلك كله ا ناي نظام يقوم على الإكراه والتعسف سيزول لا محالة بأبشع الطرق وبنهاية مؤلمة .

2-إعادة تنظيم المجال السياسي للنظم :

لا نستطيع أن نقر بوجود مجال سياسي , بالمعنى الحديث , تمارس فيه السياسة وتنعكس فيه تناقضات البنية الاجتماعية على نحو يمنع التعبير عنها تعبيرا بربريا أو وحشيا . فنحن إما مجال منعدم أو مجال تقليدي أو

[1] عبد الإله بلقزيز ،في الإصلاح السياسي والديمقراطية ،اللاذقية :دار الحوار للنشر والتوزيع ،ص86.

فان تناقضات المجتمع وهي طبيعية [1]مجال حديث صوريا وبسبب غياب هذا المجال أو تقليديتيه أو صورتيه, وموضوعية لا تعبر عن نفسها تعبيرا سياسيا وبالمعنى الدقيق

في نفس [2]والحديث للكلمة إي لا تجد لنفسها قنوات تصريف ضرورية تحفظ للمجتمع والكيان حقوقه وتوازنه الوقت , لذلك عادة ما تميل تلك التناقضات الاجتماعية إلى الإفصاح عن نفسها في أشكال تضع المجتمع الوطني برمته أمام انقسام داخلي حاد يطيح بكل الروابط بين فئاته وقواه المختلفة و يضع وحدته أو ميراثه على المحك.[1]

إن المجال السياسي هو ساحة توفر للمجتمع الحيز والمجال الطبيعي للتعبير السياسي وإبداء الرأي العام داخل المجتمع مما يجعل رد الفئة الحاكمة ردا سليما وحضاريا وبعيدا كل البعد عن القمع والتسلط .

لذلك يجب إعادة صياغة المجال السياسي وتنظيمه وفق للقواعد الحديثة والقضاء على ظاهرة العنف السياسي وظاهرة الضغط لتحقيق الوصول إلى سياسة فعالة واجتماعية سلمية ويظهر هذا من خلال الرأي العام .

3-تجديد مصادر الشرعية :

مازالت مصادر الشرعية للسلطة , في معظم الدول العربية مصادر تقليدية تستند إلى العصبية القبلية والعشائرية أو العائلية أو الطائفية أو المذهبية , ولقد كان في وسع نظام الاغتصاب هذا , ووظيفته في تشكيل الدول والأمارات ,أن يستمر طوال العهد العربي – الإسلامي الوسيط دون مشاكل , لان نمط الدولة حينها لم يكن ليخرج عن هذا النظام في العالم الإسلامي وخارجه بل كان[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص 87 .

[2] حسين توفيق إبراهيم ،النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها ،لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،2005.

في وسعه إن يستمر حتى في العصر الحديث والحقبة المعاصرة متكيفا مع الحداثة الرأسمالية , أما اليوم فلم يعد يسعه إن يستمر دون أساس الشرعية نفسها وبما لا يجعلها مقتصرة فقط على الشرعية العصبية أو الدينية .

إن النظام الحاكم الذي يحكم باسم الشرعية يجب إن يتدارك الوضع وهذا راجع لما يحدث في العديد من الدول العربية والذي استغلت هذا الشعار للكتم على أنفاس الشعوب , وما حدث للزعيم الراحل صدام حسين رحمة الله عليه خير دليل على , وما حدث سابقا للنظم السياسية التقليدية في الوطن العربي والتي حكمت باسم الشرعية الثورية قد ثارت عليها الشعوب في ثورات مضادة ، ولهذا فان الظروف الراهنة تدعوها إلى تعديل مفهومها لتلك الشرعية وترميم ميمكن ترميمه فيها .[1]

[1] امين المثابتة ،الإصلاح السياسي المعني ،المفهوم ،عمان :الشركة الاردنية للطباعة والنشر ،2011،ص 101 .

سنتطرق في هذا المبحث لمحددات الإصلاح السياسي التي تظم مجموعة من النقاط المتمثلة في دوافع و مرتكزات الإصلاح السياسي و مداخل الإصلاح السياسي التي سنعالج فيها الأطر المنهجية لكل مدخل منها المدخل البنيوي و المدخل السلوكي وفي الأخير سنتطرق للخطوات التي تحدد مسار هذه العملية و الشروط التي يجب توفرها لنجاح العملية.

المبحث الثاني :- محددات الإصلاح السياسي

المطلب الأول : دوافع الإصلاح السياسي

يمكن تقسيم دوافع الإصلاح السياسي إلى دافعين دوافع داخلية ودوافع خارجية .

1/الدوافع الداخلية: يمكن حصر الدوافع الداخلية في مجموعة من النقاط وهي كالتالي:

أ/تآكل سيطرة النظم السلطوية :

وترتبط هذه النقطة بادراك النظام السلطوي إلى انه لم يعد هنالك سببا لتواجده .وهذا قد يرتبط بعدة عوامل من بينها فقدانه شرعيته ، ووجود صراعات داخل النخبة الحاكمة خاصة الجيش ، كما قد تتبعه ضغوطات خارجية تضغط على النظام للدفع بالإصلاح السياسي .

وفي هذا السياق تظهر المعارضة التي يجب على النظام التعامل معها ، وهذا مايجعل النظام السلطوي يترك الحياة السياسية باتفاق مع قوى المعارضة وبعض المساعدات المؤيدة لها ، في هذا الإطار تؤدي الانتخابات دورا هاما في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي حيث تمثل وسيلة للتخلص من النظام السلطوي[1]

[1] شادية فتحي ابراهيم،محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية، القاهرة :مركزدراسات و بحوث الدول النامية ص 6 ،7 ،2015،

وفي حالة رفض الحكام السلطويين ترك الحياة السياسية طوعا فقد يتم استبعادهم قصرا ، أو إلقاء القبض عليهم واهم مايشار إليه في هذا الإطار أن بدا عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي قد تواجه تعويقا من جانب النظام السابق أو أنصاره . [1]

ب/ الثقافة السياسية :

ترتبط الثقافة السياسية ارتباطا وثيقا بتحديد اتجاه وسرعة عملية الإصلاح . ويختلف تأثير العامل الثقافي من مرحلة إلى أخرى في إطار هذه العملية .حيث أن الثقافة السياسية تزداد أهميتها من طور إلى طور وتبرز أهميتها مرة أخرى مع إقامة مؤسسات ديمقراطية إذ يجب أن يتعلم المواطنون كيفية التعايش مع هذه المؤسسات ويديرونها اعتمادا على مجموعة قيم ثقافية ديمقراطية .

في هذا الإطار يشير فرانسيس فوكو ياما إلى انه على المرء وان يتعلم قيما ديمقراطية جديدة كان يصبح مشاركا وعقلانيا وعلمانيا ومتحمسا ومتسامحا .

فالدولة يجب إن لا تتمتع بالنزعة العرقية لد إفراد الجماعات المكونة لها وهذا يجعلهم يفتقرون إلى الإحساس بالأمة الواحدة ، وقبول الاعتراف بحقوق الآخرين ، فالإحساس القوي بالوحدة الوطنية ضرورة لبزوغ ديمقراطية مستقرة.

ج/ درجة النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي يقود إلى التعبئة الاجتماعية تقود بدورها إلى التعبئة السياسية مما يؤدي إلى تحول النظام إلى الديمقراطية حيث انه هنالك علاقة وثيقة مباشرة بين التنمية و الديمقراطية ، فبعض النظم

[1] نفس المرجع ص 8.

السلطوية والشمولية حققت درجة نمو سريع مثل الحكومات الشيوعية في النصف الأول من القرن العشرين ، والنمور الأسيوية في النصف الثاني من القرن العشرين .[1]

2/الدوافع الخارجية: إن أهمية الدوافع الخارجية اتضحت في العديد من الحالات خاصة شرق أوروبا وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ثلاثة دوافع رئيسية:

قوة المجتمع المدني، نمط العلاقات المدنية العسكرية،و النظام الحزبي .

أ/المجتمع المدني:

يؤدي المجتمع دورا محوريا في دعم الديمقراطية من خلال تنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وتمثيلها . كما انه يمثل كيان وسيط يقف بين الدولة والمجال الخاص ويقيد سلطتها.[2]

لقد أصبح المجتمع المدني بمثابة المفتاح لتحقيق الديمقراطية و التعامل مع حقوق الإنسان باحترام . وتبرز أهمية المجتمع المدني بسبب دوره في دعم الثقة والتضامن داخل المجتمع مما يؤدي إلى زيادة رصيده من رأس المال الاجتماعي .

ب/نمط العلاقات المدنية العسكرية :

[1] جمال علي زهران ،الأصول الديمقراطية ،عمان :دار الفارس للنشر والتوزيع ،2001،ص

[2] نبيل كريش ، "دوافع ومعيقات التحول الديموقراطي في العراق وابعاده الداخلية والخارجية" ،(اطروحة مقدة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية ،2007-2008،ص 45)

فيما يتعلق بنمط العلاقات العسكرية المدنية فانه لئيمكن تعزيز الديمقراطية دون الخضوع العسكريين للمدنيين وتحقيق السيطرة المدنية ، التي يقصد بها تعظيم التدخل المدني وتقليل التدخل العسكري سواء كان ذلك في الشؤون السياسية أو في مجال الأمن القومي والعسكري .

وهنالك عوامل متعددة تؤثر على نجاح عملية مدينة النظام السياسي لعل أهم هذه العوامل وجود حدود مؤسسية متماسكة للمؤسسة العسكرية ، وعدم وجود أزمات داخلية تؤدي إلى تسهيل تدخل العسكريين .

ولكي يتحقق دعم الديمقراطية لابد من قبول كل القوى السياسية بما فيها العسكريين للمؤسسات السياسية القائمة والمعايير التي تسود النظام السياسي والقواعد الممارسة السياسية للنظام الديمقراطي الحديث.[1]

ج/ النظام الحزبي:

بعد بناء مؤسسات سياسية قوية وعلي رأسها الأحزاب السياسية هو الضمان الحقيقي لتعزيز الديموقراطية حتى في ضل بروز دور المجتمع المدني ،وذلك نظرا للوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية مثل التنشئة السياسية ،وتجميع المصالح والتعبير عنها ،وتنظيم المنافسة الانتخابي ،

وضع أجندة صنع السياسة ،وتشكيل حكومات فعالة ،واستيعاب الأفراد والجماعات في العملية الديمقراطية .

ولعل أهمية دور الأحزاب يتمثل في أن الديمقراطية لا تزال هي حرية تداول السلطة بين الأحزاب في ضل الانتخابات العامة ،ودور الأحزاب في مرحلة تعزيز الديمقراطية ويرتبط بقوة المؤسسات الحزبية ،وطبيعة الإطار السياسي الذي تعمل فيه ،وطبيعة قياداتها وكوادرها، ومدي التزامها بالديمقراطية الداخلية .

[1] شادية فتحي ابراهيم ،مرجع سابق ،ص75.

مداخل الإصلاح السياسي**المطلب الثاني :**

إن كل إصلاح أو تطوير أو تحديث لا بد إن يوضع في إطار منهجي واضح من حيث التأسيس والآليات ثم الأهداف المنوط بتلك التغيرات ،أو التحديثات فتطوير القوانين وتحسين أداء المؤسسات في العالم الثالث ككل ،ينظر إليه من خلال مداخل أساسية (اجتماعية ،سياسية ،إدارية ،ثقافية ،بيئية ،فنية ،تكنولوجية)لذا فمن الضروري أولا معرفة مختلف المداخل الإصلاحية للقوانين والمؤسسات [1] .

1/- المدخل السياسي :

ولهذا المدخل جوانب متعددة وأهمها الحقائق الموضوعية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع خاصة الاستغلال والتسلط وهم يميلون إلى الاعتقاد بأنه عندما تتغير هذه الحقائق في المجتمع عن طريق الثورة السياسية ،فان مشكلة الإصلاح تصبح مشكلة ثانوية تتضامن من تلقاء نفسها ما يبقي عليه (تخلف مادي تكنولوجي)في مارى البعض إن السلطة السياسية هي السلطة العليا ولها زمام السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي بعض الأحيان تستطيع إن تفرض ما تشاء من لوائح وتجري إي تغيير تراه مناسبا وصالحا [2] .

2/- المدخل السلوكي : يركز على الجانب السلوكي للمواطن أو العامل فتنمية روح العمل الجماعي و الإدماج والتعاون والعمل على تحسين التصرفات والتحفيز معنويا وماديا وبث الأخلاق , وحسن المعاملات وغيرها من الجوانب السلوكية الحسنة .

[1] نفس المرجع،ص76.

[2] حرزالله منير ،"الإصلاح السياسي في تونس وتاثيره على التنمية المحلية بعد 2011" ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص السياسة العامة والادارة المحلية ، 2014-2015 ، ص19.)

وفي هذا للقائد دور مهم وهام فإذا كانت سمعته (كفاءة وقدرة و نزاهة وشفافية) في المعاملة التزم العاملون حدودهم وإذا كان العكس عمت الفوضى والإهمال وانتشر الفساد بين إفراد والمجتمع وداخل المنظمات والنظام بشكل عام .

3/- المدخل البيئي (الايكولوجي): له جانبان أساسيان / خلق التواؤم بين المنظمة والبيئة : تطوير السياسات واللوائح والنظم و جعلها متفقة والقيم السائدة في المجتمع مع تحديد الأهداف بحيث تخدم مرحلة التطور التي أمكن تحقيقها ويتم ذلك بالابتعاد عن الأساليب والوسائل المستوردة .

التي تعتبر بمثابة جسم غريب ولا يمكن لها إن النجاح ما ليتم توقفها وتكييفها مع ظروف البيئة . أما الجانب الثاني وهو العمل على تطوير المجتمع ككل من خلال التخطيط التنموي الشامل , ضمن تنمية اقتصادية واجتماعية ضمن تطوير إداري وسياسي .[1]

4/- المدخل الفني (التكنولوجي): يهتم بترشيد السياسات عن طريق إدخال التقنيات الجديدة لا صيما أجهزة الحاسوب الالكتروني وكذا الإدارة الالكترونية وكذا مختلف الأجهزة والتقنيات الحديثة ضرورة الجودة في اقتنائها واستخدامها .

5/- المدخل المتكامل : هذا المدخل ينظر لضرورات الإصلاح بإبعاده ومكوناته المختلفة في جوانب التشريعية والسياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية والتقنية وبنظرة واقعية موضوعية بيئية , وعلى كل الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.[2]

[1] نفس المرجع ،ص20 .

[2] نفس المرجع ،ص21 .

المطلب الثالث : خطوات وشروط تحقيق الإصلاح السياسي

يمر الإصلاح السياسي بالعديد من الخطوات والمراحل التي يمكن ترجمتها كما يلي :

1/الإصلاح الدستوري والتشريعي :

بما ان الدستور هو اساس قوانين الدولة , فلا يجوز ان تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي يستنده المجتمع ويجب ان تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان , ويعني ذلك ان تعكس نصوص الدستور المتغيرا ت والتطورات التي وقعت بالفعل , الامر الذي يفرض ضرورة تصحيح الاوضاع الدستورية في بلادنا العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديموقراطية الحقيقية , او وضع دساتير عصرية لتلك الدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد ,مع ازالة الفجوة بين نصوص دساتير واهداف المجتمع في التطور الديموقراطي وذلك بما يضمن : –

أ/– الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا صريحا .

ب/– تجديد اشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا وفقا لظروف كل بلد , فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص وليست نوايا حسنة .[1]

ج/– اقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديموقراطية وتضمن عدم احتكار السلطة ,وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم .

[1] وثيقة الاسكندرية ، مؤتمر قضايا الاصلاح العربي الرؤيا والتنفيذ ، (الاسكندرية : مكتبة الاسكندرية ، 14/12مارس 2004 ص4

د/- الغاء مبدا الحبس والاعتقال بسبب الراي في كل الاقطار العربية واطلاق سجناء الراي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة اوتصدر ضدهم احكام قضائية.

2/اصلاح المؤسسات والهياكل السياسية :

- ولما كان النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية ,تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية وتشريعية وقضائية ,فضلا عن الصحافة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني ,فلا بد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أداءها الديمقراطي السليم ,الامر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة

وتحديد الزمني لفترة قيامها بمسؤلياتها ,والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبررات هذا الاستثناء و دواعيه.[1]

3/اطلاق الحريات :

اطلاق حريات تشكيل الاحزاب السياسية في اطار الدستوري و القانون بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية ان تعرض برامجها وتدخل تنافسا حرا شريفا على الحكم بشكل

متكافئ تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية .

تصديق جميع الدول التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيق الدولية والعربية التالية :

ا/-الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

[1] ايمن الصفدي ، "الإصلاح والمؤسسية" ، متحصل عليه من موقع :-http://www.alghad.com/articles/548711-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A%D8%A9?s=b1b4c4f16b98292b8b1ae94b1834f1fe.يوم 2016/04/12علي الساعة 23.00.

ب/- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

ج/- العهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية .

د/- مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الانسان كما وضعه فريق الخبراء العرب (ديسمبر 2003) .

هـ/- المواثيق الدولية لحقوق المرأة بما يؤسس لالغاء كافة اشكال التمييز ضدها.

و/- الميثاق الدولي للطفل بما يضمن حياة افضل للطفل العربي .

تحرير الصحافة ووسائل الاعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية :-

ذلك لان هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديموقراطي ,والتجسيد الواضح لحرية التعبير ,والدعامة القوية للشفافية . ويكون ذلك بتطوير أساليب الاعلام والتحرير في القوانين المنظمة لاصدار الصحف وانشاء الإذاعات والقنوات التلفزيونية كي تعتمد على الاستقلال في الملكية[1]

والادارة ,والشفافية في التمويل وتحقق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وممارستها دون تدخل السلطة .

اطلاق حرية تشكيل موئسات المجتمع المدني :

وذلك بتعديل القوانين المفيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية مهما كان طابعها السياسي آو الاجتماعي آو الثقافي أو الاقتصادي ,لضمان حريتها في التمويل والحركة ,ويصحب ذلك ضبط مشكلات التمويل الأجنبي بالوسائل المتبعة في المجتمعات المتطورة ولا شك إن تعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني في مقدمة القضايا المرتبطة بالتطور الديمقراطي للمجتمع وتفعيل سبل المشاركة في مظاهر الحياة السياسية ,والتخلص من الإحساس بالاغتراب والتهميش الذي وصل إليه المواطن العربي لافتقاده فرص

[1] نفس المرجع السابق.

المشاركة الفعالة المؤن ثرة علي حياته ومستقبله ,وأخيرا ضمان الإسهام الفعال للمجتمع المدني في مواجهة المشكلات التي تتطلب روح العمل الجماعي وإشكال الجهد التطوعي

تشجيع قياسات الرأي العام و تحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية , والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام العربي بصورة دورية في كافة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية , وذلك لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعوا القرار والمخططون الاجتماعيون ,التي لابد من وضعها الحسبان عند صنع أي قرار.

ومن ناحية أخرى فان ظهور هذه الخطوات مرتبطة ارتباطا وثيقا بمؤشرات وشروط من خلالها نسعى إلى تجسيد وإدراج الإصلاح ضمن الخطوات السابقة الذكر , فالإصلاح السياسي لا يدرج ولا يوضع في الحسبان إلا بتوفر شروط الظروف التالية :

1/- إن يكون هنالك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دواء, إذ أنخ في ظل غياب للوضع الشاذ فانه لا مبرر للإصلاح لأنه يصبح اقرب إلى الطرف , فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج الشافي.[1]

2/- إن يكون التغيير نحو الأفضل , فتسود الحرية محل الاستبداد أو العدالة محل الظلم أو الأمن محل الخوف والتعليم محل الأمية , أو الاستقرار محل الفوضى .

3/- إن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه , فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحا بالمعنى الحقيقي للكلمة فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله[2]

---

[1] نفس المرجع، ص22.

[2] طارق أحمد المنصوب ، "محددات الاصلاح السياسي" ، موقع الجريدة الجمهورية ، متحصل عليه من موقع: http ://www.algomhoriah.net/articles-php ?lng :arabic يوم 27-01-2016 على الساعة 13:12

بسرعة لا يعتبر إصلاحا , فعلى سبيل المثال تبدأ بعض الأنظمة السياسية بخطوات ديمقراطية تتمثل بالحراريات الصحفية والسماح بتأليف منظمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات , يلي ذلك إجراء انتخاب ديمقراطية للمجالس البلدية أو برلمانات ثم ماطلي هذه الأنظمة إن تكتشف إن هذه المؤسسات تزعج السلطات الحاكمة وتحد من استبدادها فتتراجع عن هذه الخطوات .

وفي الأخير نستنتج أن عملية الإصلاح السياسي هي عملية ديناميكية ترتبط بالعديد من العوامل على المستويين الداخلي و الخارجي تهدف للانتقال من مظاهر حكم تتسم بالتسلطية الى نظم حكم تقوم على قاعتي المشاركة و التمثيل و السعي نحو تحقيق أهداف للوصول الى إصلاح شامل كما أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من العمليات التي تسعى الى انشاء دولة ديموقراطية كالحكم الراشد و التحول الديموقراطي و التغيير السياسي كما أن هنالك العديد من المؤسسات التي تساعد في النهوض بدرجة النمو الاقتصادي .

إن الدول العربية تشترك مع الدول النامية او دول الجنوب في مجموعة سمات أهمها :

الخبرة الاستعمارية و التبعية أضف إلى ذلك محدودية الموارد وكذلك المعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية وأزماتها وفي الأخير إن النظم السياسية العربية هي نظم تمتاز بخصوصية حيث أنها امة عربية تمثل كيان بشري والتي كانت انطلاقتها من الهجرات المتتالية للعرب من شبه الجزيرة العربية إلى المناطق المحيطة بها , أضف إلى ذلك إن الدول العربية بحدودها الراهنة هي نتاج مجموعة من التطورات التي تعرضت لها المنطقة, من استعمار وسيطرة وتحكم والتعامل مع حدودها تارة بالحذف وتارة بالإضافة , إن الدول العربية تتميز بتركيبة ثقافية وتطورها الخاص جعل لها طابعا قوميا تحرص عليه من الناحية الرسمية , حتى وان تخلت عنه من الناحية الفعلية .

هذه الوضعية جعلت من عملية الإصلاح السياسي أمرا حتميا كمدخل لحل الأزمات المتشابكة التي تعاني منها الدول العربية حيث سنسلط الضوء في هذا الفصل على دوافع وآليات الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسية العربية بشكل عام .

المبحث الأول : دوافع الإصلاح السياسي في الدول العربية

إن أي عملية ترتبط بدوافع تساعد علي بروزها في أي مجال وفي أي مكان وزمان ولهذا سوف نتطرق في المبحث الأول للفصل الثاني عن الدوافع التي تساعد في ظهور وبروز عملية الإصلاح السياسي على وجه الخصوص في الدول العربية حيث سنتحدث عن دوافع ناجمة عن البيئة الداخلية وأخرى ناجمة عن البيئة الخارجية ،ثم سنتطرق في المبحث الثاني لآليات المؤسساتية للإصلاح السياسي سوءا ماتعلق بالإصلاح الدستوري و المؤسسات الرسمية و الغير رسمية.

الدوافع الداخلية للإصلاح السياسي في الدول العربية.**المطلب الأول :**

إن عملية الإصلاح السياسي هي مسألة مطروحة ، مما جعل مسالة الإصلاح السياسي مسالة فعلية وعملية تسعى إلى تحقيق وتحويل مصادر الشرعية السياسية للأنظمة العربية إلى الشرعية الديمقراطية والمؤسساتية .

إذ إن هذه العملية لا تأتي بموجب العشوائية بل وفقا لدوافع ناجمة عن البيئتين.

إن البيئة الداخلية : هي ذلك الكل من البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية و الايكولوجية الذي يشكل مجالا حيويا لعمل النظام السياسي ،وهي بذلك تشكل شبكة تفاعلية وترابطية ترتسم من خلالها معالم العملية السياسية ،ولذلك يمكن تحديد المكونات الرئيسية للبيئة الداخلية ،انطلاقا من كون السياسة نشاط يقوم في بيئة بشرية وفي زمان ومكان معين ومن هنا هي نتاج الاقتصاد والمجتمع ....الخ بناء على تعريفنا للبيئة الداخلية يمكننا حصر مكوناتها الرئيسية المتمثلة في المجتمع ،التنشئة السياسية ،المشاركة السياسية ،التعليم ،الإعلام والاتصال .[1]

[1]علي الدين هلال ، نفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية ،2002 ، ص63.

أ/المجتمع : ترتبط البيئة الداخلية ارتباطا وطيدا بالمجتمع فهذا الأخير يعد اللبنة الأساسية لأي دولة وأي نظام سياسي فإذا كانت المجتمعات في حالة من التقدم و التطور فان حالة السلطة السياسية

والعلاقة بين المجتمعات والحكومات تكون في مرحلة متطورة , تعي كل منها حقوقها وواجباتها , بينما في المجتمعات المتخلفة تكون العلاقة بين الطرفين سلبية .يقول ابن نبي ((لا يجوز إن نغفل الحقائق , فالحكومة مهما كانت ماهي إلا آلة اجتماعية تتغير تبعا للوسط الذي تعيش فيه , ...)).[1]

على هذا الأساس نقول بان الإصلاح السياسي ما هو إلا محصلة لإصلاح النفس والوسط الاجتماعي، لهذا لا يمكننا إن نغفل عن حقيقة أن الإصلاح السياسي هو نتاج يرتبط برغبة المجتمع في التغيير نحو الأفضل والأحسن.

ب/ التعليم : يعد التعليم من بين العوامل الداخلية التي تسهم في دفع عجلة الإصلاح السياسي فهذا الأخير انتشر على نطاق واسع نتيجة سياسة التعميم والمجانية ، التي رافقت ميلاد دولة الاستقلال ، وجنوح الفئات المفقرة إلى إرسال أبنائها من المدارس بحسبان ذلك الوسيلة الوحيدة لديها للترقية الاجتماعية وتحسين الأوضاع .مع أن المدرسة لم تنهض بالدور التثقيفي و التربوي الذي روهن على أن تنهض به منذ عهد النهضة العربية الحديثة ، مع اغلب الأعم من المدرسين لم يكمل تعليمه إلى المراحل العليا الجامعية بل غادر فصول الدراسة لأسباب اجتماعية مختلفة في مراحلها الابتدائية والثانوية ...، إلا أن الذي لا يقبل تجاهلا أو إنكارا وان فاعلية التكوين المدرسي على تواضعها كانت عظيمة الأثر في تنمية وعي جمهور عريض من المجتمع العربي.

فإلى كونها أخرجته من ظلمات الجهل والأمية ، فتحت أمامه إمكانيات هائلة للتفاعل مع الأفكار والانتهال منها : من قراءة الصحفية ، إلى متابعة الأخبار التلفزيونية ، إلى الاهتمام بالشأن العام إلى المشاركة في

[1] نفس المرجع ص119.

الحياة السياسية والثقافية . وبمفهوم آخر أن التعليم وسيلة تدفع بالوعي والاهتمام بقضايا الساعة مايجعل الفرد غير قابل للتهميش والاحتكار بل يجعله فردا راجحا ثاقب الرؤية في القضايا المحيطة به خاصة التي تمس محيطه الداخلي وأمنه .[1]

ج/ الإعلام والاتصال : الإعلام هو عملية إنسانية حضارية ، عن طريقها يتم تزويد الناس بالمعلومات والحقائق والأخبار الصادقة ، لمساعدتهم على تكوين رأي سليم حول ظاهرة معينة أو

مشكلة ما، فالإعلام يعبر عن الدولة ونظامها السياسي دون أن يرسم سياسة هذه الدولة أو النظام، فاحد تعريفاته أنه: كل ما من شأنه إيصال المعلومة خاصة العلمية إلى المواطن.

إن السلطة الرابعة كان ظهورها له اثر ايجابي وبالغ الأهمية على صعيد تنمية وعي العديد من الفئات داخل المجتمع سواء كانت متعلمة أو الفئات التي لم تحضي بفرصة التعليم أو التكوين وهذا راجع للانتشار للعديد من القنوات الفضائية التي غزت جميع أقطار الوطن العربي ، كما سيطرت على الرأي العام إذ إن ثورة الإعلام والاتصال برزت بروزا واضحا في التنشئة السياسية للعديد من فئات المجتمع وهذا مايجعلهم يسعون إلى الإصلاح السياسي من خلال عدم الرضا عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة مما يدفعهم للاستعانة بوسائل الإعلام والاتصال لطرح مشاغلهم ومطالبهم خاصة إذا لقيت رفضا من السلطات المعنية ، وهذا ما أشار إليه عبد الإله بلقزيز ((...تبين إلى أي حد أصبح الإعلام موردا حيويا من الموارد التي بها يتغذى بها وعي قطاعات كبيرة من الناس ويدخل بها ميدان الاتصال بالشؤون

العامة...)) .[2]

[1] حسين توفيق ابراهيم،النظم السياسية العربية و الديمقراطية،عمان :دار الفارس للنشر و التوزيع،2001،ص135.

[2] عبد الإله بلقزيز المرجع السابق.

ولا ننسى ذكر أبرز فاعل في تجسيد الإصلاح السياسي على الساحة الداخلية و المتمثل في الخطاب بجميع أشكاله السياسية أو الدينية فالخطاب الثقافي أو السياسي هو ممارسة اجتماعية تسمح للأفكار والآراء بان تمرر و تنتشر بين فئات المجتمع . وباعتباره خطابا حجاجيا فانه يسعى للتأثير في الآخر. وهذه المقصية تقتضي من صاحبه ، سواء أكان فردا أو جماعة ، صياغة خطة خطابية محكمة لتحقيق الإقناع . فكل خطاب يتأسس على مجموعة من المفاهيم هي ما يشكل مادته الفكرية الحية، ويقوم على ثقافة تعتبر دعامة ضرورية لكل برنامج أو مشروع ثقافي أو سياسي..، ولكل خطاب تصورات قد تبلغ مرتبة البناء المعرفي والنظري أو تبقى مجرد مواقف أو برامجمحدودة.. إما لغته فترتبط بشكل وثيق بالمستوى الفكري للشرائح الاجتماعية التي تؤمن بها أو تروج لها أو تدافع عنها . ولهذا يعتبر وسيلة فعالة من اجل نشر مشروع الإصلاح السياسي داخل الفئات المجتمعية من خال المنشورات أو خطاب سياسي إعلامي أو من خلال الخطابات الدينية داخل المساجد والترويج له من خلال استعمال تقنية الإقناع.[1]

ومن بين صور الإصلاح السياسي داخل بعض الدول العربية نجد مثلا مصر التي دعا الحزب الحاكم أحزاب المعارضة المعترف بها إلى حوار حول الإصلاح السياسي ، وأفرجت السلطات عن المئات من المعتقلين المحسوبين على التيار الإسلامي ، ووافق مجلس الشعب على مشروع إلغاء محاكم امن الدولة ، كما تم تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان ، ووعد رئيس الجمهورية عن نية التوجه نحو إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر ، وشهدت البلاد تنظيم انتخابات رئاسية تعددية لأول مرة في تاريخها ، كما عرف تنظيم انتخابات تشريعية تحت إشراف القضاء تميزت بالسماح للإخوان المسلمين لأول مرة بخوض حملتهم الانتخابية تحت شعار الإسلام هو الحل والاعتراف بهم كقوة سياسية معارضة رئيسية للبلاد وحصدهم لحوالي 88 داخل مجلس الشعب .

[1] حسنين توفيق ابراهيم،النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها،مركز دراسات الوحدة العربية:لبنان،2005،ص115.

وفي السعودية أجريت انتخابات بلدية لأول مرة في تاريخ البلد وأنشأت هيأة للصحافيين ولجنة وطنية لحقوق الإنسان ، وتم إنشاء مركز الحوار الوطني ، ونقل التلفزيون الرسمي لأول مرة موجزا لجلسات مجلس الشورى [1].

وفي المغرب عرفت الانتخابات التشريعية تقدما ملحوظا للتيار الإسلامي بدخول 43 برلمانيا من حزب العدالة والتنمية إلى البرلمان يمثلون المعارضة الرئيسية في البلد ، كما سجل دخول 38 امرأة إلى مجلس النواب المغربي وهي أعلى نسبة في العالم العربي ، كما تم تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عرفها المغرب منذ الاستقلال ، (أي سنة ولاية محمد السادس) .

وفي الجزائر تم استفتاء الشعب على قانون للمصالحة بعد عدة سنوات من الاقتتال الداخلي وتم إطلاق صراح الكثير من المعتقلين السياسيين الإسلاميين من بينهم زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

وفي السودان توقفت الحرب الأهلية في الجنوب، وتم إقرار مشروع السلام مع الجبهة الشعبية لتحرير السودان، التي أصبحت جزءا من النظام الحاكم بعد الاتفاق على اقتسام السلطة والثروة، وتم تسجيل عودة الكثير من المعارضين السياسيين إلى أرض الوطن.

ويمكننا القول أن عملية الإصلاح السياسي على المستوى الداخلي ماهي إلا عبارة عن تغيرات داخلية أشبه مايكون بالانفتاح المشوه الذي قصد من وراءه إسكات الداخل بثوراته الوطنية لكن ورغم صدور العديد من المشاريع والبرامج الإصلاحية من مؤسسات حكومية في المنطقة العربية حاولت تشخيص حالة الضعف والهوان التي تعيشها تلك البلدان .

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية للإصلاح السياسي في الدول العربية.

[1] المرجع نفسه ص116.

بعد أن تطرقنا إلى الدوافع الناجمة عن البيئة الداخلية سوف نتطرق لدوافع الإصلاح السياسي الناجمة عن البيئة الخارجية داخل الدول العربية. حيث أن هذه الأخيرة هي عبارة عن مجموعة من المتغيرات أو القيود أو المواقف والظروف ، إن البيئة الخارجية لأي دولة هي مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في حياتها وتطورها ، ولا تستطيع أي دولة أن تعمل بمعزل عن البيئة المحيطة بها . حيث يمكننا ترجمة البيئة الخارجية حاليا على انه مجموعة من التدخلات على شكل مشاريع و قرارات سياسية وعلى شكل منظمات دولية لمراقبة أوضاع الدول .[1]

ولذلك لا يجب أن نتناسى على أن موضوع الإصلاح السياسي قد اكتسب نوعا من الصدى في الفترة الأخيرة ،بسبب مبادرات إصلاح غربية اغلبها أمريكية عنيت بهذا النوع من الإصلاح في المنطقة العربية ،وكان احد أهدافها المعلنة نشر الديمقراطية ،وإقامة الحكم الصالح في تلك البلدان ، فالاصطلاح من الخارج قد حملته شعرات المشاريع الامركية علي اثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ،ورأت في غياب هذه المجتمعات العربية في ظل غياب أنظمة حكم ديمقراطية ،وغياب مجتمعات معرفة ،حيث حلمت الأنظمة السياسية جزءا من المسؤولية في هذا التخلف والتأخر ،وكانت هذه البيانات والإحصاءات احدي ذرائع القوي الخارجية خاصة الامركية لتقديم مشاريعها ومبادراتها حول إصلاح المنطقة العربية.

ويعد هذا الضغط الخارجي لا يستطيع أن يلغي ضرورة ملحة اسمها الإصلاح بعد أن أصاب البلدان العربية ركود سياسي ،بسبب أنظمة سياسية حكمتها لفترات يصدق عليها التعبير الشهير الذي يقول ":أنها أنظمة شاخت علي كرسيها وشيخوختها ،تعني شيخوخة الأفكار والأساليب والوسائل ،بشكل لا يقبل معه التأجيل أو التسويف ،لان التأجيل معناه استمرار لواقع العجز والقنوط والتحجر السياسي،هذه الضرورة باتت ملحة ولا تستدعي إي حساسية ربما تبديها الأنظمة العربية حيال مسالة الإصلاح لسبب بسيط مفاده ،أن الخارج وعلي

[1] خلف الجراد،"الإصلاح العربي بين ضرورات الداخل و ضغوطات الخارج"،متحصل عليه من موقع : http://www.baath-party.org/index.php?option.com بتاريخ 2016/03/28 على الساعة 17:45.

رأسه الولايات المتحدة الامركية ،وان كان يسعي من وراء مشاريعه الإصلاحية إلي تحقيق مصالح خاصة ،فمسألة الإصلاح خرجت عن نطاق البلدان العربية ليصبح للخارج قرار مباشر فيها ،بعد أن أصابت المتغيرات العالمية الجميع .[1]

تعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر جعلت العرب والمسلمين عامة تحت المجهر العالمي ،خاصة في الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوربية التي خشيت التعرض لما تعرضت له الولايات المتحدة من أحداث ،لهذا ظهر موضوع دمقرطة المنطقة العربية (الإصلاح السياسي) كأهم أولوية مستعجلة للسياسة الخارجية الامركية في المنطقة ،لتطالبها بأجراء إصلاحات ديمقراطية من خلال قيام انتخابات حرة ،وفتح المجال للمشاركة السياسية ،وضمان الحريات والحقوق والمواطنين ،وتامين حرية الصحافة ووسائل الإعلام ،وضمان حرية الحركة لمؤسسات المجتمع المدني ،ومكافحة الفساد وإقامة مجتمعات معرفة بعد إصلاح التعليم ،ونشر تكنولوجيا المعلومات ،ورفع أيدي الأنظمة عن اقتصادات شعوبها ،وقد توالت هذه الضغوطات من الولايات المتحدة من خلال مشروعها "الشرق الأوسط الكبير ومن دول الاتحاد الأوروبي التي قدمت عدة مبادرات لإصلاح المنطقة ،بمطالب لا تختلف كثيرا عن المطالب الامركية ،من خلال تأكيدها على إقامة بني ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ،وضمان المشاركة السياسية للمواطن العربي .

بمعني أخر أن الإصلاح السياسي الناجم عن البيئة الخارجية ماهو إلا مجموعة من الضغوطات التي تطرحها الدول ألكبري والمنظمات الدولية من اجل تحقيق غاية خاصة ليس إلا أو التخلص من خطر يحدق بها .لذا يجب علي الدول العربية أن تسعى إلي تأطير إصلاحات ناجمة عن البيئة الداخلية بدافع التغير إلي الأحسن .والنهوض بالأوضاع الداخلية المحيطة بالدول العربية .

المبحث الثاني: الآليات المؤسسية للإصلاح السياسي للدول العربية

[1] نفس المرجع.

تلعب المؤسسات داخل الدولة دورا فعالا في تطور وازدهار النظام السياسي رغم اختلافها من مؤسسات رسمية إلى مؤسسات غير رسمية ، فهنالك ارتباط وثيق بين هذه الأخيرة والإصلاح السياسي من حيث الدور الذي تلعبه كل مؤسسة على حدى في تحقيق الإصلاح السياسي داخل الدول العربية .

المطلب الاول : دور المؤسسات الرسمية في تحقيق الإصلاح السياسي في الدول العربية

المؤسسات الرسمية هي الهيئات التي يعترف لها المجتمع (القانون) بحقها في صنع القرارات الملزمة لكل المجتمع سواء وتسمى هذه الهيئة بالحكومة . ويظهر دور هذه المؤسسات في تحقيق الإصلاح السياسي في الدول العربية من خلال ثلاث نقاط: الإصلاح التشريعي والإصلاح القضائي .

تعتبر الإصلاحات التشريعية مقدمة أساسية لخلق توافق اجتماعي سياسي يسعى لأحداث تقدم ملموس في مجال الإصلاح الشامل في مختلف المجالات ، كما تتمثل أهميته في العصرنة والتحديث الطبيعي للتشريعات ، فالدول التي تنمو وتستقر بشكل طبيعي وتطور مخرجاتها باستمرار الدول التي تقوم وتحديث تشريعاتها لكي تواكب التطور العالمي في تلبية متطلبات الحياة الإنسانية المتعاظمة فتقوم بمراجعة تشريعاتها في كل فترة زمنية تحدد مدتها حسب سرعة التطور العالمي في أساليب الإدارة والإنتاج فقد تحتاج للمراجعة التشريعية كل ثلاث سنوات لمواكبة التطورات والاختراعات الالكترونية المتزايدة أو قد تحتاج لمراجعة التشريعات الاقتصادية كل عشر سنوات أو تحتاج لمراجعة التشريعات الاجتماعية كل عشرين سنة .[1]

إن الإصلاح التشريعي يتطلب تظافر جميع القوى ويجب أن تكون هنالك مؤسسة علمية تنشأ وتشكل من أطياف معينة فنية ومتخصصة اقتصادية واجتماعية واقتصادية ليس لها هدف رسمي وليس لها غاية ، فالإصلاح التشريعي هو صمام الأمان وهذا لفحص دستورية القوانين واحترام ثوابت الأمة وهذا قرار سياسي

[1] عادل اللامي،"الإصلاح التشريعي ...التحدي الأكبر للحكومة"،متحصل عليه من موقع: http://iraqieconomomist.net/ar2014/9/15%d8%b9 يوم 2016/04/25 على الساعة 11:30.

بالدرجة الأولى .كما أننا لا ننسي أن نشير إلي أن المهمة الأساسية للسلطة التشريعية هي وضع القوانين والأنظمة التشريعية وهو وضع من أجل تنظيم الحياة في كافة نواحي المجتمع المدني لذلك فان الدولة ممثلة بمؤسساتها تعمل على القواعد القانونية التي تتماشى مع طبيعة الحياة في المجتمع والتي تستطيع بمقتضاها السلطة القضائية أن تحقق العدالة وتصون الحقوق من أي اعتداء يقع عليها . وبالتالي فان أي قانون قابل للتطور والتعديل بتطور المجتمع ، ومن أهم عوامل تطور القانون العوامل السياسية والثقافية والاقتصادية والنمو الديموغرافي المتزايد وعوامل أخرى .ونؤكد على أن عملية الإصلاح التشريعي تتطلب إرادة سياسية تتبنى إستراتجية فعالة ، لذلك الإصلاح متجاوزة ضغوطات الجهات الخارجية الممولة لتطوير العملية التشريعية وسن القوانين ، لان أي قانون يجب أن يأتي لمعالجة المشكلات الطارئة على المجتمع التي لم تكون موجودة سابقا والتي عجز عن حلها القضاء[1].أما بالنسبة للإصلاح القضائي لم يعد مطمح معبر عنه من طرف المسئولين ، أو نقطة مبرمجة في جدول أعمال بشكل روتيني ، بل أضحى من أهم الاوراش المراد إصلاحها ، ومسألة ذات أهمية بالنظر لأهمية القطاع كعماد لسلطة الدولة ، وكثابت من ثوابت النظام السياسي لاعتباره جزءا لايتجزأ من السلطات الثلاث ،بل بات كعربون توطيد دولة الحق والقانون ، وبالتالي ضمان الحقوق والحريات كما يعتبرالاصلاح القضائي شرطا ضروريا لنجاح الاستراتجية الاقتصادية والانخراط في السوق التنافسية القائمة على جانب الاستثمارات ، ولهذه الأسباب وغيرها أصبح إصلاح القضاء من أهم الانشغالات المجتمعية [2]. خاصة في ظل عالم اليوم المزود بالعولمة والمحكوم بالحكامة الجيدة ، ولعل البوابة الدستورية هي المدخل الأساسي لإصلاح القضاء ، والشرط الأساسي لتحقيق استقلاليته ، كما سبق الذكر لم يبق الإصلاح القضائي مطلبا سياسيا ،بل أصبح قضية مجتمعية ينشغل بها الجميع ،

[1] خالد الشقران،"الرؤية الاستراتيجية للاصلاح التشريعي"،متحصل عليه من الموقع:-http://alraicenter.com/user site/site/view-articlear.aspx?type:2&id:742 بتاريخ 2016/04/26 على الساعة 23:36.

[2] نبيل عبد الفاتح،مرجع سابق.

و ينخرط فيها الفاعلون السياسيون ، سواء المنتمون إلى الأجهزة الرسمية أو غيرها ، ودون إغفال الفعاليات الأكاديمية أو الهيئات الحقوقية والمنظمات الدولية .

كما يمكننا الإشارة إلى أن السلطة القضائية هي السلطة التي تختص في النزاعات المختلفة وتحقيق الشرعية الدستورية والقانونية وينظم قانونيا الإجراءات الجنائية ومرافعات إجراءات التقاضي كما ينظم قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة وقانون المحكمة الدستورية العليا وأحكام التنظيمات الجهات القضائية المختلفة الهدف الأساسي الذي تقوم عليه أحكام هذه القوانين.

وبمعني أخر أن دور المؤسسات الرسمية في تحقيق الإصلاح السياسي تظهر بوادره من خلال الإصلاحات التشريعية والقضائية والدستورية ،فكل من هذه المؤسسات يسعي من خلال هذه الإصلاحات إلي تحقيق إصلاح سياسي شامل .[1]

المطلب الثاني : دور المؤسسات غير الرسمية في تحقيق الإصلاح السياسي.

تعرف المؤسسات غير الرسمية بأنها مجموعة من المؤسسات غير معترف لها قانونا بصنع قرارات ملزمة لكل ،وهي الهيئات والمنظمات التي تمثل قوة سياسية معينة وملموسة في المجتمع[2] (هي كل القوي التي لها نشاط سياسي أو نشاط يتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالسلطة العامة في المجتمع)،كما وأنها تنحصر في ثلاث قوى رئيسية ألا وهي :الأحزاب السياسية وجماعة الضغط والرأي العام .كما أن هذه القوي الرئيسية تلعب دورا هاما في تحقيق الإصلاح السياسي ، فالنسبة للأحزاب السياسية هي جماعات منظمة هدفها الوصول إلى السلطة وممارستها ، وجميع الأحزاب تبحث عن وسائل تترجم من خلالها أفكارها الرئيسية وأن

[1] نفس المرجع .

[2] علاق جميلة "،دور النخبة في الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية" متحصل عليه من موقع:
http://www.maspolitiques .com/mas/index.php?option.com-content &view:articele &id:283
متحصل عليه بتاريخ 2016/004/20 على الساعة 8:00.

كل حزب لديه مشروع ويعمل على تحقيقه بأفضل السبل وأكثرها فعالية . فان هذه الأخيرة تلعب دورا كبيرا في مجال الإصلاح السياسي ، ويعتمد هذا الدور إلى حد بعيد على وجود بيئة ثقافية مناسبة ، ومن مقومات هذه الثقافة وجود نوع من الثقافة المتبادلة بين القوى السياسية والأحزاب بعضها البعض وبين الحكومة ، كما يحتاج الإصلاح إلى وجود مؤسسات سياسية فعالة توفر المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية وتوفر البيئة المناسبة للإصلاح السياسي .ومن خلال تتبع الأحزاب السياسية يمكن التعرف على دورها في الإصلاح السياسي ويكون ذلك من خلال عدة ادوار أهمها (المشاركة السياسية والتنشئة السياسية والتجنيد السياسي وتجميع المصالح والشرعية السياسية) وسوف نقوم بطرح هذه الأدوار كما يلي : أولها المشاركة السياسية التي تعد حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية وهذا في أوسع معانيها ، أما في اضيقها ان يراقب تلك القررات بالتقويم او الظغط عقب صدورها ، من جانب الحكام كما تمثل هذه الاخيرة احدى الادوار الهامة التي يقوم بها الحزب السياسي ، حيث يقدم للمواطن أداة وطريقة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه اللراي او الفكرة او العقيدة السياسية وتجميع انفسهم للمارسة التاثير على السلطة الحاكمة سواءعلى المستوى المحلي او المستوى القومي ،[1] ويصبح الحزب بذلك احدى قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم واحدى القنوات من المشاركة والاسهام في الحياة العامة ، ومن ثم يكون اطار للحركة واداة للمشاركة ، كما يرى (هنتنجتون) ان تزايد المشاركة السياسية والتعبئة الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تحلل النظام السياسي .وانعدام الاستقرار وانتشار الفساد ، مالم تتم موازنة واستيعاب عمليات التعبئة الاجتماعية ، والمشاركة السياسية بمؤسسات فعالة وقوية ، وتقع الأحزاب السياسية على رأس تلك المؤسسات . وتعتبر أكثر أهمية لتنظيم اتساع المشاركة السياسية.

بمعنى آخر يمكننا القول على الرغم من الأحزاب السياسية تمثل قنوات فعالة في عملية المشاركة السياسية ، وإحدى ركائز المجتمع المدني فان لها دورا فعالا ومؤثرا في عملية الإصلاح السياسي ، من خلال طرح

[1] نفس المرجع.

الرؤى وتفعيل الاتجاهات الصحيحة للوصول الى الغية الرئيسية من عملية الإصلاح لتقويم النواحي السياسية و الدستورية والاقتصادية ، التي تسعى إليها.

التنشئة السياسية : وهي تلك العملية التي يكتسب من خلالها معلومات وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية والأيديولوجية ،التي تؤثر في سلوكه وممارساته اليومية وتحدد درجة تضحيته وفعاليته السياسية في المجتمع .وهناك منظمات عديدة تشارك في عملية التنشئة السياسية هذه واهمها الاسرة والمدرسة والحزب السياسي والمهنة ووسائل الاعلام الجماهرية والمجتمع المحلي .

حيث تعمل الاحزاب السياسية علي تشجيع العمل الاجتماعي بالاضافة الي انها تقدم لافرادها المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالطرق المبسطة التي توقظ في الفرد الوعي السياسي .[1]

وتؤدي التنشئة السياسية و من خلال وسائلها المتعددة دورها في إنضاج الوعي السياسي وتهيئة الأرضية لوجود ثقافة سياسية مشاركة فهي بمثابة تلقين واكتساب ثقافة سياسية معينة .

وتعتبر الأحزاب من ابرز المؤسسات التي تمارس تأثيرات متباينة علي التنشئة السياسية تبعا للمرحلة العمرية للإنسان ،حيث تقوم الأحزاب بتلقين وغرس مجموعة من القيم والمعايير السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين وبشكل تدريجي من خلال عملها الحزبي والشعبي ،فالأحزاب السياسية تعمل علي جذب المواطنين نحو الاهتمام بالمسائل العامة بدلا من الاهتمام بالنواحي الفردية ،كما تساهم بتزويد المواطنين بالمعلومات السياسية والقدرة علي تشكيل الثقافة السياسية القادرة علي التعامل مع المشاكل العامة التي تواجه المجتمع

[1] بلكعيبات مراد ، دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر ، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2014.

وهي تعمل علي غرس أنماط سلوكية معينة تتعلق بالعملية السياسية ،ومنها تعلم ممارسة الديمقراطية بما فيها من انتخابات ومحاورات ونقاشات وتقبل الرأي الأخر .[1]

التجنيد السياسي :يقصد بالتجنيد السياسي عموما اختيار أفراد لشغل ادوار في نسق اجتماعي ما ،ويعرف التجنيد السياسي بأنه عملية اسناد الادوار السياسية لافراد جدد . ويختلف دور الاحزاب في التجنيد بحسب نوعها ،فأحزاب االاشخاص تقوم بتجنيد القيادات من ابناء الطبقة العليا وملاك الاراضي الزراعية وكبار التجار واصحاب المهن المحدودة ،اما احزاب الحركات الوطنية فتعتمد علي ابناء الطبقة الوسطي ،في حين الاحزاب الطائفية تعتمد في تجنيدها علي الاساليب التقلدية من حيث حشد الرموز وقد يستعين البعض منها بالميلشيات .

ومايهمنا هنا هو الاحزاب الداعية للاصلاح السياسي والتي تعتمد في تجنيد نخبها علي اللبراليين من ابناء الطبقتين العليا والوسطي ،وامتداد شعبيتها الي الطلاب والمدنين والضباط والمثقفين والمواطنين المنتمين اساسا الي الطبقة الوسطي حيث تشمل القوي الداعية الي احزاب الجماهير والكوادر اما الاحزاب الدينية وان كانت لها شعبية نافذة في مختلف الطبقات فإنهاتجند نخبها من الطبقات الوسطي ،ولا تختلف احزاب الحكومة عن الاحزاب الاخري باعتمادها على ابناء الطبقات الوسطي سواء كانو ضباطا ام من ذوي المهن بالاضافة على اعتمادها على الشخصية القوية .يتبين لنا من خلال ماورد اعلاه بان دور الاحزاب السياسية يكون فاعلا ومؤثرا في مجال الإصلاح عندما يكون اختيارها لمرشخيه لشغل القبادات العليا في الحزب والحكومة موفقا .

تجميع المصالح : ويقصد بها تحويل المطالب الى بدائل سياسية عامة وقد عبر البعض عن هذه الوظيفة بتعبيرات أخرى مثل صياغة القضايا أو تنظيم الارادة او صنع الراي العام ، ومن خلال هذا الدور تقوم

[1] عدي إبراهيم محمود المناوي ، التيارات السياسية ودورها في الإصلاح السياسي ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 507752 ، 2016 .

الاحزاب السياسية بعقد المؤتمرات وتلقي الشكاوى والطلبات وبلورتها والموازنة بينها خاصة عندما تكون المصالح متضاربة ومتعارضة لتحديد أفضلها وتقديمها الى المؤسسات الحكومية التي تتولى عملية تحويلها وانتاجها بصفة قرارات وسياسات عامة.[1]

فدور الاحزاب السياسية يكون عندما تكون الاوضاع مستقرة حيث تقوم بتحديد الطلبات الفردية وتطفي عليها الطابع الرسمي ، اما في حال غياب التنظيم فتكون الحكومة عاجزة عن التعامل مع هذا الكم الهائل من الطلبات المختلفة ، والتي تعبر عن تعارض مصالح الجماعات والافراد في المجتمع ، مايصيبها بالارتباك واصدار قرارات من الحكومة تكومن متحيزة للبعض على حساب الآخر.

وتجميع المصالح بالنسبة للاحزاب قد يكون من خلال اختيار الحزب قضية او مجموعة قضايا وحسب درجة اهميتها واحاحها بالنسبة للمجتمع ، ثم تقوم بالتعبير عنها من خلال عرض وتقديم مجموعة من الاهداف السياسية المنظمة ، او من خلال التعرف على المشكلات والاهتمامات الخاصة بالمجتمع وعرضها على الحكومة والبرلمان .

ان للاحزاب السياسية دور فاعل ومهم في الحد من تعسف الانظمة السياسية والسعي نحو التحول الديموقراطي وتحقيق الإصلاح السياسي وفي مختلف الميادين الاخرى بالاضافة الى ان الاحزاب السياسية تقوم بدور الرقيب السياسي على سياسات الدولة وعلاقتها بمواطنيها بالاضافة الى قيامها بدور الوسيط الذي ينظم العلاقة بين الفرد والدولة وفق نسق معين يقدم متى تطلبت المصلحة الوطنية ذلك .فالاحزاب السياسية تتحول بهذا الشكل الى وسائل وطنية جماهيرية لتنشيط الفعاليات السياسية الحرة داخل المجتمع ، وقنوات يتم من خلالها تحريك مطالب المواطنين وعرضهاعلى الحكومة .

[1] نفس المرجع.

الشرعية السياسية : الشرعية السياسية هي قدرة السلطة السياسية على اكتساب الاعتراف بها والى النظر اليها بصفته المعبرة عن مصالح الافراد ، فهي تشمل مواقف الافراد تجاه النظام السياسي ، وقوانين ومؤسسات الحكومة ، فيمكن ان يكون النظام السياسي على مستوى مرتفع من الشرعية حينما يرى المواطنون بان الحكومة لها الحق ان تفعل ما تشاء ، ويمكن ان تكون السلطة السياسية على مستوى منخفض من الشرعية حينما يرون ان الحكومة خاطئة فيما تعمل.[1]

الاحزاب السياسية كانت دائما اداة هامة وناجحة بشكل عام في توطيد اركان السلطة الشرعية فهي ادوات لكسب التاييد الشعبي وهذا غالبا مايدفع الحكومات السلطوية الى تنظيم حزب سياسي . ولقد صاغ (أبتر) دور الاحزاب السياسية هنا في ثلاث جوانب هي :

أ–نشاط الاحزاب في تعظيم وترقية شرعية النظام السياسي من خلال حشد التاييد الجماهيري .

ب–نشاط الاحزاب في تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة والتي تجمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة.

ت–ماتقوم به الأحزاب من الإلحاح من اجل تقديم أهداف معينة للحكم تصوغها في إطارها الإيديولوجي .

بالتالي يمكن القول ان التيارات السياسية بكل اشكالها تحدد في عملية الإصلاح السياسي من خلال تفعيل او عدم تفعيل ادوارها في كل من المشاركة السياسية ، والتنشئة السياسية ، والتجنيد السياسي ، وتجميد المصالح ، والتأثير على الشرعية السياسية.

[1] عبد العزيز بوتفليقة ،تيسير بومعزة واخرون ،النظام العربي .....إلى أين ؟ ، عمان: منتدى الفكري العربي،2011،ص95.

اما فيما **يخص جماعات الضغط** والتي هي عبارة جماعات تسعي لتحقيق هدف او اهداف مرتبطة بمصالح اعضائها بكافة الوسائل الممكنة [1]،عبر التأثير والضغط علي قرارات وسياسيات السلطة السياسية ولكن ليس من دافعها الوصول الي السلطة والدور المهم الذي تلعبه هذه الجماعة من اجل تحقيق الإصلاح السياسي وهذا من خلال النقاط التالية :تضم جماعة من الافراد التي تسعي الي تحقيق قضية ما (الإصلاح السياسي) كما تلعب دورا أساسيا يتمثل في توحيد افراد من اجل السعي الى تحقيق قضية ما تتجزأ من الإصلاح السياسي كقضايا البطالة او الدفاع عن حقوق المرأة او تسعى الى تحديد مصالحها من خلال الدفاع عن مصالح سياسية كالجماعات الصهيونية في الولايات المتحدة الامريكية ، كما ان دورها يبرز في ربط المواطنين بالدولة حيث تعتبر جماعات المصالح من اهم حلقات الوصل بين المواطن والحكومة ، اضف الى ذلك تقوية المشاركة السياسية كما انها تسعى الى تاطير المجتمع المدني لهذا وبمعنى آخر ان جماعات الضغط كقوة فاعلة في المجتمع باعتبار ان شرائح واسعة تحجم عن الاضواء تحت الاطر الحزبية وتفضل البقاء ضمن مايعرف بالاغلبية الصامتة أو غير الحزبية ، فقد يكون جماعات الظغط دور اجابي في التعبير عن مصالح ومطالب الجماهير ، ولعل التجارب التي عرفتها بعض الدول العربية كتونس ومصر توحي بشكل جماعات ضغط من نوع خاص رغم صعوبة هيكلتها وقلة ضمانات استمراريتها وحجم المخاطر التي قد تخلفها ، انها جماعة ضغط الشارع المعبر عن طموحات شرائح واسعة من المجتمع ، تسعى الى تكريس ممارسة ديمقراطية حقيقة تكفل المشاركة الفعلية في ادارة شؤون بلدانها .

الرأي العام هو المادة الذي تعمل فيه العلاقات العامة ، وحيث تسعى العلاقات العامة دوما على تنميته سواء فيما يتعلق بالنظم الاجتماعية أو الاقتصادية او السياسية ، كما تعمل على دراسته و تحليله ، ومعرفة طبيعته وكيفية تكوينها ، وطرق التأثير فيها ولعل أهم سمات المجتمعات الحديثة الاعتراف بأهمية الشعوب ، واعتبار الرأي العام الحكم النهائي في الشؤون العامة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومع أن الرأي العام وجود

[1] عدي إبراهيم محمود المناوي ،مرجع سابق.

معنوي لا نراه ، فان ذلك لا ينقص شيئا من قوته شأنه في ذلك شان الضغط الجوي الذي لا نراه ولكنه موجود. [1]

لذلك فان دوره في تحقيق الاصلاح السياسي يبرز من خلال استطلاعات الري العام والتي تعد اهم ادوات الراي العام وكشف عن مواقفه ، فانه من الضروري السماح بها كاحد آليات الاصلاح وكوسيلة متفق عليها للتعرف على اراء المواطنين ، فالراي العام يدفع الى المشاركة السياسية ويكون ذلك بواسطة وسائل الاعلام والاتصال عن طريق ثلاثة ادوار اولها وظيفة المراقبة وتعد هذه الوظيفة امتدادا لوسائل السلطة الرابعة لا وسائل الاعلام تسعى لان تكون رقيبا على كل مايدور في المجتمع من مدخلات ومخرجات بما في ذلك من مراقبة المؤسسات الاجتماعية وكمراقب لمصالح المجتمع وحمايته من الفساد والانحراف ، فوسائل الاتصال تعمل كرقيب للسلطة من خلال مراقبة المؤسسات والقضايا والاحداث والاراء ، اما بالنسبة للوظيفة الثانية وظيفة الحراسة ،وظيفة المرشد ووظيفة الناقل وبمعنى آخر ان وسائل الاعلام والاتصال والراي العام تربطهم صلة وطيدة من حيث تحقيق الإصلاح السياسي داخل الدول ، فوسائل الاعلام هي التي تؤدي الى انارة الراي العام من خلال ايصال المعلومة وطرح النقاشات حول قضايا المجتمع.

[1] نفس المرجع.

ان الإصلاح السياسي مرتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة المحيطة به سواءا داخلية أو خارجية فهي تعتبر وسيلة دفع لنهوض و نجاح هذه العملية فالبيئة الداخلية ترتكز على الخطابات بشتى أنواعها سواءا السياسية أو الدينية فهي تسمح للأفكار و الآراء التي تسمح بمرور التوعية المجتمعية والانفتاح كما أن التعليم والاعلام و الاتصال اللبنة الأساسية و يظهر هذا في العديد من الدول العربية .كما أننا تطرقنا في هذا الفصل الى ضرورة هيكلة المؤسسات الرسمية لتأطيرها الصحيح في الواقع العملي .

تمهيد الفصل .

تمهيد المبحث الاول.

المبحث الاول : تطور مسار الإصلاح السياسي في المغرب

المطلب الاول : طبيعة النظام السياسي في المغرب .

المطلب الثاني :دوافع الإصلاح السياسي في المغرب .

المطلب الثالث :الاصلاحات الدستورية في المغرب .

تمهيد المبحث الثاني .

المبحث الثاني :الاليات المؤسساتية للاصلاح السياسي في المغرب

المطلب الاول :واقع الاصلاحات في الممارسات العملية.

المطلب الثاني :تقييم الإصلاحات في الممارسات العملية .

المبحث الثالث :تقييم الإصلاح السياسي في المغرب (2011-2016)

تمهيد المبحث الثالث .

المطلب الاول :نتائج الإصلاح السياسي في المغرب .

المطلب الثاني :التحديات التي تواجه الإصلاح السياسي في المغرب .

المطلب الثالث :الافاق المستقبلية للاصلاح السياسي في المغرب .

خاتمة الفصل الثالث

إن النظام السياسي المغربي هو نظام ملكي يتمتع بخصوصيات عديدة جعلت منه نظاما خاص ، وفي الآونة الأخيرة وخاصة بعد ثورات الربيع العربي لاحظنا أن العدوى انتقلت الى المغرب من خلال حركة 20 فبراير التي عجلت بقدوم الإصلاحات الدستورية المعلنة من طرف الملك محمد السادس في خطاب 09 مارس 2011 .

إن الإصلاحات الدستورية في المغرب كانت مجرد حبر على ورق ، ولذلك فإننا في هذا الفصل سوف نتطرق إلى ابرز الإصلاحات الدستورية وتقييمها ونتائجها .

المبحث الأول : تطور مسار الإصلاح السياسي في المغرب

سنتناول في هذا المبحث طبيعة النظام السياسي في المغرب و أهم الدوافع التي أدت إلى ظهور العملية الإصلاحية في فترة 2011 ، كما أننا سنتطرق إلى الإصلاحات الدستورية التي طرأت داخل المجتمع .

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في المغرب

قبل أن نحدد طبيعة النظام السياسي في المغرب وجب علينا أولا التركيز على مكانة المؤسسة الملكية كما أننا سوف نشير إلي المؤسسات الرسمية للنظام السياسي المغربي كمايلي :

أولا: مكانة المؤسسة الملكية داخل النظام السياسي المغربي:

تحتل المؤسسة الملكية صدارة الهرم السلطوي في النظام السياسي المغربي وهذا راجع إلي نقطة رئيسية هامة ألا وهي الملك حيث انه يرمز إلي الوحدة وحامي الدين والشعب كما انه يمثل الأمن والاستقلال والسهر علي حماية البلاد وهذا ما جاء الدستور المغربي به: (الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين ،والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية)[1] الباب الثالث الملكية الفصل 41 .

ومما سبق يمكننا تحديد اختصاصات الملك كما يلي :

- شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته و يعين الملك الوزير الأول.
- ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول .
- ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء علي استقالته .
- يصدر الملك الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لإحالته إلي الحكومة بعد تمام الموافقة عليه .

[1] المملكة المغربية , دستور 2011,المغرب :الجريدة الرسمية ،العدد5952 مكرر،2011.

- للملك حق حل مجلسي البرلمان وأحدهما .[1]
- للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان ويتلى خطابه أمام المجلسين ،ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش .
- يمارس الملك بمقتضى ظهائر السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور .
- الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، يعين الملك القضاة طبق الشروط المنصوص عليها في الفصل 84، يمارس الملك حق العفو .[2]

ثانيا: مكانة السلطة التشريعية :

يتألف البرلمان من مجلسين :مجلس النواب (395عضوا)،ينتخب لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر: ومجلس المستشارين (120عضوا كحد أقصى)،ينتخب لمدة ست سنوات من خلال نظام معقد من انتخابات غير مباشرة من قبل المجالس المحلية والمنظمات المهنية والنقيات العمالية .كان هذا النظام المعتمد في الدستور المغربي الأول الصادر عام 1962،غير انه تم تقليص البرلمان إلى مجلس واحد خلال معظم فترة السبعينات والثمانينات .لا ينص دستور عام 1996علي نظام المجلسين.

وفق الدستور ،يمارس البرلمان السلطة التشريعية ،ويجوز له المصادقة علي سلطات الحكومة ،يناقش كلا المجلسين البرنامج الحكومي ،ويصوت عليه مجلس النواب .[3]

يمرر البرلمان القوانين :يتم تقديم مشاريع القوانين إلي المجلسين ،وفي حال عدم اعتماد نص مطابق.

---

[1] ،----،----، معطيات حول المغرب، متحصل عليه من موقع: http ://Chronicle.fanack .com/ar/morocco/population على الساعة 12:25 .

[2] المرجع نفسه.

[3] عبد اللطيف بروحو،الإصلاح السياسي في المغرب ،المحصل عليه من موقع : aberroho@yahoo.fr بتاريخ 2015/15/12 علي الساعة 23:45.

تقوم الحكومة بتشكيل لجنة مشتركة بتمثيل متساو لاعتماد القانون ،يكون القرار النهائي لمجلس النواب يمكن استجواب الوزراء حضوريا في كلا المجلسين ،والتصويت على حجب الثقة عن الحكومة

ينعقد البرلمان مرتين في السنة ،الأولى في تشرين الأول /أكتوبر والثانية في نيسان /ابريل .ومدة الدورة أربعة أشهر فقط.تعقد الجلسات الكاملة النصاب بشكل علني .

ثالثا: مكانة السلطة التنفيذية :

وفق الدستور ،السلطة التنفيذية منوطة بالحكومة التي تتألف من رئيس الحكومة والوزراء رسميا من قبل الملك ،أما برنامج الحكومة فيجب أن يحظى بموافقة أغلبية أصوات مجلس النواب بعد مناقشته أمام مجلسي البرلمان .ونتيجة لذلك ،تتألف السلطة التنفيذية من أعضاء الحزب أو الائتلاف الأكبر في البرلمان الذي تحدده نتائج الانتخابات العامة .

يقوم الوزراء بتحديد وتطبيق السياسة العامة والخارجية والإشراف علي تمرير القوانين من قبل البرلمان.

كما يقومون بتعيين الرؤساء الإداريين للدوائر الحكومية ورؤساء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى.

أما المناصب الأخرى ،وبخاصة تلك المرتبطة بالمجال الاقتصادي ،فيشغلها أشخاص يعينهم الملك[1].

رابعا: مكانة السلطة القضائية :

تعتبر السلطة القضائية جزءا لايتجزأ من مكونات مؤسسات الدولة نظرا للأهمية الكبرى التي تكتسيها بفعل ضمانها سيادة القانون على الجميع ، وبطبيعة الحال وعلى المستوى المبدئي ، حضور للعدالة واحترام الإنسان وضمان لمشروعية العلاقات وتنشيط للدورات الاقتصادية وباقي أنشطة المجتمع المغربي وبالتالي وبالتالي تشجيع الاستثمارات وحصول النمو والتنمية ، وبهذا جاء في إعلان القاهرة المنبثق عن المؤتمر

1المرجع نفسه.

الثاني للعدالة العربية توضيح ذلك في التالي : " إن النظام القضائي المستقل يشكل الدعامة الرئيسية لدعم ، وعمليات التطور الشاملة ، والإصلاحات في أنظمة التجارة والاستثمار ، [1]الحريات المدنية وحقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي ، وبناء المؤسسات الديمقراطية .

قد نص الدستور على استقلالية القضاء والقضاة خدمة لحرية الإنسان وحقوقه فهو استقلال لا يمكن تصوره خارج تصور باقي السلطات من دستوري ة وتنفيذية و تشريعية ، ولنرى أولا الدسترة الشكلية لاستقلال القضاء وبالتالي ضمان مبادئ حقوق الإنسان المغربي فالفصل 107

ينص على انه لايجوز لأي سلطة ، كيف كانت سياسية أو إدارية ، ولا لأي نفوذ سواء كان ماديا أو معنويا التأثير والتدخل في استقلال القضاء بشكل مباشر وغير مباشر في اتجاه هضم الحقوق بمعنى

وجوب خضوع القضاء حصريا للقانون والضمير ، هذا علما بالتنصيص على أن الملك هو ضمان هذه الاستقلالية وهو مايعني كما سبق و أن قلنا أن القضاء احد مسؤولياته وبالتالي تبعيته له ،

[2] ينص الفصل 107:

"السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية

الملك هو الضامن لاستقلال السلطة القضائية ".

ومن ناحية أخرى يمكننا الإشارة إلى انه يمنع كل تدخل في القضايا المعروضة على القضاء ولا يتلقى القاضي بشأن مهمته القضائية.

---

[1] محمد بوجنال ،" السلطة القضائية في المغرب :استمرار الحال وشكلية الاستقلال" (الحوار المتمدن –العدد:4177– 7/08/2013)ص ص(2،3).

[2] المملكة المغربية , دستور 2011,مرجع سابق.

أي أوامر أو تعليمات ولا يخضع لأي ضغط وهذا وفقا للفصل 109 من الدستور ، ويجب على القاضي ، كلما اعتبر استقلاله مهددا ، أن يحيل الأمر إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية ،فالمجلس الأعلى يسهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة ولا سيما في يخص استقلالهم وتعيينهم وترقيتهم وتقاعدهم وتأديبهم ن كما انه يضع تقارير حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة ، ويصدر التوصيات الملائمة بشأنها ،كما يصدر بطلب من الملك أو الحكومة أو البرلمان ، آراء مفصلة عن كل مسألة تتعلق بسير القضاء مع مراعاة مبدأ فصل السلط ، وفي الأخير يمكن الإشادة بان هذا المجلس يرأسه ملك البلاد الذي تصدر الأحكام باسمه خصوصا وان نظام القضاء المغربي لا يمكن فصله عن السيادة المغربية ، وهو مايعني أن القيام به لا يجوز إلا بتفويض من الملك الضامن لحقوق حريات الأفراد والهيئات والجماعات.

دوافع الإصلاح السياسي في المغرب**المطلب الثاني :**

قبل أن نتطرق لدوافع الإصلاح السياسي بالمغرب يجدر بنا التحدث عن مسار هذا الإصلاح قبل وبعد نقطة التحول والتغيير التي اشرنا إليها سابقا حيث أن الإصلاح السياسي ظهرت بوادره ابتدءا من فترة 2011 ويظهر هذا في تعديل دستور 2011 الذي جاء بتغييرات عديدة حيث سوف نتطرق لمرحلة ماقبل دستور 2011 وما بعده[1]

أولا: مرحلة ما قبل دستور 2011 :

[1] محمد باسك منارا، دستور 2011في المغرب:إي سياق ؟ لأي مضمون ؟ ، (د.م.ن) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014 ، ص19.

مرحلة الاستقلال : فقد ظهرت المقومات الأولى لفكرة دولة القانون على شكل بعض المطالب مع مقاومة الاستعمار ، ولم يكن أي من الأطراف يحمل مشروعا متكاملا لهذه الدولة ، وهو ماجعلها غير قابلة التحقيق بعد حصول المغرب على الاستقلال لأنها كانت مجرد شعار فقط . وحتى الحركة الوطنية لم تتضح عندها الرؤى إلا بعد حصول المغرب على الاستقلال حيث حددت آنذاك أهدافها في بناء دعائم الدولة واستكمال الوحدة الترابية والمؤسسات الديمقراطية ، وسيتطور ذلك عند قضية وضع الدستور، إذا انشقت فعاليات الحركة الوطنية بين من يطالب بوضع مجلس تأسيسي منتخب ومكلف بوضع دستور للبلاد ، في حين تبنى آخرون فكرة الدستور الممنوح.[1]

2-مرحلة ما بين دستور 1962 ودستور 1992 :

إن التطور الدستوري للمغرب منذ 1962 إلى غاية 1992 ، يلاحظ أن هنالك شبه كبير بين الدساتير المغربية وبعض الدساتير الفرنسية خاصة دستور الجمهورية الخامسة ، لكن ذلك لم يؤدي إلى نفس النتائج إذ بقيت التجربة الدستورية المغربية متميزة بخصوصيات أعطتها طابعا خاصا ، ذلك أن الفصل 19 والذي لم يطرأ عليه أي تغيير لم يكن فصلا شكليا بل مكن الملك من " الحصانة المطلقة لظهائره وخوله هيكلة الحقل الديني ،وقام بتعضيده في حل اي إشكال دستوري أو سد فراغ تشريعي ، ومع مطلع التسعينات ظهرت في الخطاب السياسي للمعارضة عبارة " دولة القانون" في سياق دفاعها عن حقوق الإنسان التي كانت تنتهك باستمرار[1] ، دون إغفال أهمية توظيف الخطاب الحقوقي من اجل التموقع في الحقل السياسي المغربي .

3- التسعينات:

وتبقى مرحلة التسعينات فترة مهمة حيث شهد النظام المغربي محاولات من اجل الانفتاح السياسي على المعارضة وتحقيق التوافق السياسي حول الدستور والمشاركة السياسية ، ولم يوفق ذلك ، واستمر النقاش

[1] المرجع نفسه ص(1،2).

وتوجت المشاورات في 1996 مع اعتماد حكومة التناوب التوافقي وتعيين وزير أول من قيادات المعارضة ، في ما يلي أهم المبادرات السياسية التي اتخذت من قبل السلطة العمومية في المغرب في سياق الدينامكية التي عرفتها حقوق الإنسان خلال سنوات التسعينات :

- تم إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في ماي 1999
- إصلاح النظام القانوني المتعلق بالأعمال الاحتياطية في فبراير 1991
- تعديل الدستور في سبتمبر 1992 والذي ورد في ديباجته تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا ، وفد حول هذا ديباجة الدستور إلى إعلان حقوقي يتصدر الدستور.
- أحداث وزارة حقوق الإنسان في نوفمبر 1993 .[1]
- أحداث المحاكم الإدارية في سبتمبر 1993 من اجل حماية الأفراد ، تعديل جزئي لمدونة الأحوال الشخصية الأسرة في سبتمبر 1993
- مصادقة المغرب في جوان 1993 على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة ومصادقته كذلك على اتفاقية مناهضة التعذيب .
- تم إطلاق صراح بعض المعتقلين السياسيين في ماي 1989 وفي أوت 1991 وفي جويلية 1993 .
- تم إصدار جوازات السفر للأفراد الذين حرمو منها سنة 1993 وتعديل الدستور سنة 1996

- اعتماد التناوب سياسي مقترح من قبل الملك الأحزاب المعارضة ،هذا الحدث أللمهم احدث دينامكية جديدة في الحياة السياسية المغربية لأنه مكن أحزاب المعارضة التي تحالفت في إطار ما سمي بأحزاب الكتلة ،من تشكيل الحكومة بعد أن ظلت في صفوف المعارضة منذ حصول المغرب علي الاستقلال

[1] نفس المرجع ،ص 3 .

ثانيا: التعديل الدستوري ل2011:

تعد مرحلة مابعد دستور 2011 مرحلة مهمة وجوهرية حيث أتت التطورات والإصلاحات التي أقدم عليها المغرب في هذه السنوات كضرورة ملحة لضمان الاستقرار العام والانتقال السلمي إلى مرحلة جديدة تكون فيها الديمقراطية أسلوبا وآلية للمشاركة في الحكم ، تحت سيادة حكم القانون ، حيث أن هذه الإصلاحات يجب أن تتماشى وتتفاعل مع الشروط المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المغربي ، حيث أن فترة 2011 كانت فترة مليئة بالتغييرات ومن أهمها وأبرزها حركة 20 فبراير وخطاب الملك محمد السادس وتعديل الدستور .

فان حركة 20 فبراير 2011 هي حركة سياسية احتجاجية شبابية وثيقة الصلة بالمنطق السياسي لظاهرة الربيع العربي في نسخته المغربية ، لكنها محكومة المسار بحصيلة التجربة الإصلاحية التي سبقتها ، ومحددة الأفق بتجذر الفكر الإصلاحي الذي يطبع المزاج السياسي المغربي.

أما بالنسبة للخطاب الملكي 09 مارس 2011 كان منعطفا تاريخيا بين عهدين ، عهد العشرية الأولى من حكم محمد السادس التي كان آخر دستور لعهد الحسن الثاني رحمه الله هو المحدد لطريقة الحكم وبنية الدولة وإعادة النظر في تركيبتها ومهام الوحدات اللامركزية أو في مايتعلق بالإصلاح السياسي والمؤسساتي من فصل السلط وتوضيح اختصاصاتها وتقوية الأجهزة المنتخبة وتوضيح الأدوار والمسؤوليات والتنصيص على معلومة إضافية تهم الحقوق والحريات العامة.[1]

-ومن هنا يمكننا تحديد دوافع الإصلاح السياسي في المغرب في النقاط التالية :

1-حركة 20 فبراير 2011

[1] محمد الساسي ، "العلاقة بين الدستور و الانتقال الديمقراطي في المغرب مرحلتان : رؤيتنا" ، المجلة المغربية،2011،ص10

نشأت حركة 20 فبراير كما هو معلوم في مناخ الانتفاضات الشعبية التي عمت تونس ثم مصر في سياق ، والتي أطاحت بأنظمة سياسية موصوفة بالاستبداد والفساد والتبعية ، فقد دعى شباب [1]أحداث الربيع العربي مغربي عبر مقطع فيديو قصير إلى التظاهر في 20 فبراير 2011 ، سرعان ما تلته دعوات شبابية متتالية ، عبر وسائل التواصل الاجتماعي تطالب بإصلاحات سياسية وتحرض الشعب على النزول إلى الشارع ، والتظاهر بكثافة لفرض مطالب التغيير والإصلاح وقد انضم الآلاف من الشبان المغاربة إلى الحركات الاحتجاجية التي جالت ،يوم 20فبراير 2011العشرات من المدن والمناطق المغربية ،رافعة شعار :حرية ،ديمقراطية الآن،الشعب يريد التغير ،من اجل الكرامة .وفي خضم هذه الدعوات والتحركات الحماسية ،قررت 20 هيئة حقوقية مغربية ، دعم الحركات الاحتجاجية التي دعا إليها النشطاء الشبان عبر موقع فيسبوك ، كما أنظمت جماعة العدل والإحسان الإسلامية إلى الحركة ، وهي فريق اسلاموي معارض متشدد.

2- ثاني دافع للإصلاح السياسي في المغرب العجز الذي أصاب واقع التماسك الداخلي الفكري والتنظيمي والسياسي للمجتمع المغربي .

3-عجز أصاب الوعي العميق بطبيعة المجتمع المغربي ، كما أصاب الإدراك السليم لديناميته السوسيولوجية والسياسية .

4- ظهور مجتمع مدني مغربي واعي للظروف الداخلية والخارجية التي تحدث داخل النظام السياسي.

5-ضرورة ترسيخ دولة القانون والمؤسسات كما يجب أن يكون هنالك نظام سياسي قائم على أسس شرعية ومن بين الدوافع الاخرى رغبة الشعب في التغيير .

المطلب الثالث الإصلاحات الدستورية في المغرب:

إن أهم وظيفة للدستور هي مأسسة الحياة السياسية ، أي وضع مبادئ وتدابير وبنى وآليات لممارسة السلطة وتنظيم المنافسة عليها . والمأسسة التي يحققها دستور ما ترتبط بموازين القوى والتفاعلات والصراعات التي

[1]المرجع السابق ،ص (23).

أفرزته ، لذلك فان الانتباه إلى السياق السياسي والدستوري الكامن وراء وضع الدستور أو مراجعته يفيد كثيرا في معرفة المأسسة ودرجتها .وهذا ما سنلحظه في دستور المغرب الذي جاء كان مضمونه ، وما تلاه من مبادرات وإجراءات منعطفا حاسما في تجربة الإصلاح السياسي بالمغرب .ففي شهادة للمنصف المرزوقي ، الرئيس التونسي السابق واحد الفاعلين الأساسيين في خضم الربيع التونسي ، رصد فيها أبعاد ودلالات مبادرة محمد السادس غداة تظاهرات 20 فبراير 2011 أكد فيها انه من الواضح ((إن الوحيد الذي التقط اللحظة التاريخية وفهم انه يجب التعامل مع نعطف حاسم ، هو محمد السادس ، والدليل على ذلك هو الدستور الجديد والانتخابات التي جاءت بالإسلاميين إلى الحكم ، وهذا هو الذكاء السياسي الذي يؤدي إلى إصلاحات تمنع انفجار البركان .[1]

لقد شكل خطاب 9 مارس 2011 بما تضمنه من عناوين إصلاحية ، وإجراءات تحديثية سياسية ودستورية انعطافة حاسمة في الصيرورة الإصلاحية بالمغرب ، فقد أعلن الملك في هذا الخطاب التاريخي عن مراجعة شاملة وعميقة للدستور.

ويمكننا وضع الإصلاحات الدستورية في محاور أساسية والتي لخصها الملك كما يلي :

- ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات ، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية ، ولاسيما دسترة التوصيات الوجيهة لهيئة الإنصاف والمصالحة، والالتزامات الدولية للمغرب .
- الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة ، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدا لسمو الدستور وسيادة القانون والمساواة أمامه .

[1] عبد الاله بلقزيز، "المغرب الديموقراطي : قراءة في التعديلات الدستورية ، سياقاتها والانتقال والنتائج" ، متحصل عليه من موقع : http://www.maghress.com –alittihad/140158 بتاريخ 2016/4/5 على الساعة 16:00 .

- توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها ، وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها من خلال : برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة ، يتبوأ فيها مجلس النواب مكانة الصدارة ، مع توسيع مجال القانون ، وتخويله اختصاصات جديدة كفيلة بنهوضه بمهامه التشريعية والرقابية .
- اعتماد حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية ، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحضى بثقة أغلبية مجلس النواب .
- تكريس تعيين الوزير الاول (رئيس الحكومة في المتن الدستوري) من الحزب السياسي الذي يتصدر انتخابات مجلس النواب ، وعلى اساس نتائجها .[1]
- تقوية مكانة الوزير الاول (رئيس الحكومة) كرئيس على الحكومة والادارة العمومية ، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي الى جانب دسترة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاته .[2]
- تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين ، بتقوية دور الاحزاب السياسية في نطاق تعددية حقيقية ، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني .
- دسترة هيئات الحكامة الجيدة ، وحقوق الانسان وحماية الحريات .
- التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة ، الغنية بتنوع روافدها وفي صلبها الأمازيغية كرصيد لجميع المغاربة

[1] -------،------،"مضامين الإصلاح الدستوري في المغرب" ،المحصل عليه من موقع: www.aljazeera.com بتاريخ 13/01/2016 على الساعة 9.00.

[2] نفس المرجع.

المبحث الثاني :تقييم الإصلاح السياسي في المغرب (2011-2016)

إن التعديل الدستوري في دولة المغرب كان قد مس العديد من الجوانب المهمة في جميع المجالات خاصة السياسية والاجتماعية مما يجعلنا نسعى إلى التحقق من واقع تطبيق هذه الإصلاحات على صعيد الممارسات العملية وتقيمها من خلال النظر في مدى نجاح هذه الإصلاحات ومدى فشلها.

المطلب الأول : أبعاد الإصلاحات الدستورية في المغرب

إن الإصلاحات الدستورية عام 2011 التي كانت في المغرب وكما سبق الذكر كانت تضم نقاط معينة من أهمها اللغة الأمازيغية ، لقد حقق المغرب في هذا الصدد وخلال السنوات الأخيرة التي تلي تاريخ الإصلاحات قفزة نوعية تجاه الاعتراف بالثقافة الأمازيغية مكون أساسي من مكونات الثقافة المغربية من خلال إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية :

(L'institut royal de la culture amazighe " IRCAM") وإقرارها لغة ضمن المقررات التعليمية واطلاق قناة رسمية خاصة بها .وكما وسبق ان اشرنا ان خطاب الملك السادس تضمن اشارة قوية في هذا الاتجاه حيث دعا الى تكريس الدستور للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة ،الغنية بتنوع روافدها ، وفي صلبها الأمازيغية ،كرصيد جميع المغاربة.[1]

[1]Royaume du Maroc, Maroc(4) La politique linguistique à l'égard des berbérophones, obtenue sur le site: http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/maroc-4Berberes_ling.htm. le 15mai2016 a 15h30.

صحيح أن إضفاء الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في الدستور هو حدث تاريخي للمغرب ولكن يجب على الحكومة تنفيذ التدابير اللازمة للتمكين من تنفيذ هذا القرار بتطبيق القانون العضوي الشهير على الطابع الرسمي للامازيغية في جميع مجالات الحياة العامة ، وضرورة ادراج اللغتين العربية والأمازيغية كلغتين رسميتين للملكة ، وينبغي الاعتراف بالحروف الابجدية الأمازيغية(TIFINAGH). ويجب ان تكون متكاملة تدريجيا مجال التربية والتعليم لمدة لاتزيد عن خمس سنوات في جميع مستويات النظام التعليمي . وهذا مايؤدي الى ابراز اهمية استعمالها في البلديات الاحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المهنية والمحاكم والنظام القضائي ...الخ.[1]

وفي الاخير نجد ان كل تلك القرارات الدستورية المتعلقة(بدسترة الأمازيغية) لم تحظى بالتطبيق المطلوب على أرض الواقع وما يوضح ذلك وقائع تترجم تهميش اللغة الأمازيغية في المغرب من بينها تكوين كفاءات تعليمية في غضون شهر من اجل تلقين الطلبة وهذا مايضعف مكانة الامزيغية داخل المجتمع المغربي وكذلك نرى في بعض الاحصائيات عدم الاعتراف الصحيح بنسبة المواطنين الامازيغ .

أما بما يتعلق بفصل السلطات: فقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة علي ضرورة اصلاح مرفق القضاء والعمل علي ضمان استقلاليته كسلطة مستقلة عن السلطتين التنفذية والتشريعية في اطار تنزيل مضامين دستور 2011الذي اسس لبداية ربيع حقوقي جديد علي ضمان استقلاليته كسلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفذية في اطار تنزيل مضامين دستور 2011 الذي اسس لبداية ربيع حقوقي جديد يعرفه المغرب ،وقد فتحت المجال امام الحديث عن مظاهر استقلال القضاء ،في زمن كثر فيه الحديث عن مجالات الإصلاح ،وطبيعة العلاقة التي تربط جهاز القضاء بباقي السلط خاصة السلطة التنفذية .

[1] سفيان ناشط ، عثمان التليمة ،" الانتقال الديمقراطي للمغرب الاكراهات والرهانات" ،(بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة الحسن الأول ، 2013-2014 ،ص101).

فبنظر الي السلطة القضائية بين ظروف اشتغال القضاة وبين الموظفين التابعين للسلطة التنفذية ،يمكن الاشارة الي العديد من المناسبات التي تظهر فها صعوبة تحقيق استقلالية الجهاز القضائي في مواجهة السلطة التنفذية علي ارض الواقع ذلك ان المنطق السليم يفرض انه لايمكن تحقيق استقلالية حقيقية في قرارات السلطة القضلئية اذا لم تكن هذه الاستقلالية تترجمها استقلالية حقيقية في ضروف ووسائل اشتغال جهاز القضاء بشكل يجعل القضاة يحسون انهم مستقلون فعلا ،وان العلاقة بينهم وبين باقي السلط هي علاقة ندية واستقلال ،لاعلاقة تبعية واحتياج ،وهي علاقة لاتمنع من امكانية وجود نوع من التعاون .

ويمكن ان نضرب امثلة كثيرة عن العلاقة المركبة التي تجمع السلطة القضائية بباقي السلط والتي تجعل من كل خطاب عن الاستقلالية المنشودة مجرد كلام نظري مرسل بعيد كل البعد عن الواقع العملي الذي تشتغل فيه المحاكم .[1]

بعد المصادقة على الدستور الجديد 2011 نجد أن السلطة التنفذية ممثلة في وزارة العدل والحريات لم تستوعب بعد المستجدات التي كرسها الدستور الجديد في الشق المتعلق بالسلطة القضائية وهو ما ظهر في العديد من المناسبات كان من بينها يوم 2011/08/20 الذي تم فيه خرق اول حق كرسه الدستور الجديد للقضاة وهو الحق في تأسيس جمعيات مهنية تمثلهم ،اذا لم تستوعب جهات عديدة في مقدمتها السلطة التنفذية ،فكرة قيام قضاة بخلق اطار جمعوي مهني مستقل تماما عن وزارة العدل وبدون مباركة هذه الاخيرة ،فسعت هذه الجهات في محاولة يائسة الي وأد هذه المبادرة من خلال منع الجمع العام التأسيسي لنادي قضاة المغرب في اول امتحان تتعرض له بنود الدستور الجديد .وهي المحاولة التي باءت بالفشل امام اسرار القضاة علي عقد جمعهم والذي سيبقي شاهدا علي غياب ارادة سياسية حقيقية للاعتراف للقضاة بهذا الحق . كما ان واقع الاصلاحات السياسية في الممارسة العملية لفترة 2011– 2016 يظهر من خلال قضاياالهوية وقضايا الانسان والحريات والتي تضم بشكل خاص الصحراء الغربية اذ ان المغرب شهدت تراجع في العديد

[1] نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق .

من مجالات حقوق الانسان خلال عام 2015،فقد تم تشديد القيود على منظمات حقوق الانسان ،الوطنية منها والدولية ويظهر هذا من خلال التقرير العالمي 2016:المغرب /الصحراء الغربية والذي يحوي العديد من النقاط التي تحدد المسار الإصلاحي في المغرب.

اولها حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات :حدت القوانين التي تجرم الافعال التي تعتبر مسا بالملك اوالاسلام او مزاعم سيادة المغرب على الصحراء الغربية من الحق في التعبير السلمي والتجمع وتكوين الجمعيات .

واصلت وسائل الاعلام المستقلة المطبوعة والالكترونية اجراء تحقيقات وانتقاد المسؤولين والسياسات الحكومية ،لكنها واجهت متابعات ومضايقات كلما انتقدت الملك او مستشاريه .ؤينص قانون الصحافة على عقوبة السجن بسب نشر "انباء زائفة "ب"سوء نية" تعتقد السلطات انها قد تزعزع النظام العام كما فرضت السلطات عراقيل ادارية تعسفية لعرقلة جهود الصحافين الذين يمسون كيان الدولة ومن بينها جهود الصحفي علي المرابط لتسجيل برنامجه بعد ان انهي حكما يمنعه لمدة 10 سنوات من مزاولة مهنة الصحافة في المغرب ،وصادرت الشرطة في الرباط أشرطة لصحفيين من تلفزيون فرنسي في 16 فبراير ،وطردتهما على أساس أنهما كانا يصوران في البلاد دون ترخيص كما يسمح للتلفزيون الحكومي المغرب بحرية التعبير في بعض القضايا لكن بتضييق مساحة التعبير [1] .

[1] Susi Dennison ,Nicu Popescu et José Ignacio Torreblanca, "Une chance pour réformer: comment L'UE peut appuyer une évolution démocratique au Maroc"; obtenue sur le site : http://www.ecfr.eu/page/-/Morocco%20French%20PDF.pdf .le 28avril2016 a 09h30.

أما بالنسبة لحرية التجمع وتكوين الجمعيات فقد كانت هنالك تنازلا لسلطات مع العديد من المسيرات التي تدعوا إلي الإصلاح السياسي والمحتجة على إجراءات حكومية ولكنها من ناحية أخري استعملت العنف لفض التجمعات السلمية الأخرى ،في الصحراء الغربية ،منعت السلطات كافة التجمعات العمومية التي تعتبر معادية لحكم المغرب المتنازع عليه على تلك الأراضي ،وأرسلت أعداد كبيرة من قوات الشرطة التي منعت حتى وصول المتظاهرين إلى أماكن التجمع .دون أن ننسي أن دستور 2011 يكفل حرية تكوين الجمعيات ،ومن ناحية اخري فقد سمحت المغرب عام 2015 بتسجيل "الجمعة الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسمية لحقوق الانسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية بعد ان لاقات العديد من العوائق

ثانيا :سلوك الشرطة والتعذيب ونظام العدالة الجنائية :دخل قانون جديد حيز التنفيذ ،والغى اختصاص المحاكم العسكرية على المتهمين المدنيين الا انه تمت العديد من القضايا من بينها قضية مبارك الداودي ناشط صحراوي الذي حوكم امام المحكمة العسكرية في سبتمبر 2013حكمت عليه السجن لمدة 5سنوات وكذلك قضية 22صحراويا وصحراويا اخرين قضاء احكام بالسجن لمدة تتراوح بين 20سنة،في نوفمبر 2014اودع المغرب لدي الامم المتحدة تصديقه على " البرتكول الاختياري لاتفاقية مناهظة التعذيب "،لكنه الى حدود كتابة هذا التقرير لم ينشئ بعد الالية الوطنية للوقاية من التعذيب التي وضعها البرتكول الاختياري لتفتيش اماكن الاحتجاز .من هنا نري ان المحاكم فشلت في احترام الحق في المحاكمة العادلة في قضايا سياسية وامنية .وتواصل السلطات سجن مئات المتهمين بعد حجزهم في اماكن سرية وبعد تعرضهم لسوء المعاملة .[1]

ثالثا : المهاجرون واللاجئون : يستمر تنفيذ خطة 2013 لاصلاح السياسات الوطنية تجاه المهاجرين وطالبي اللجوء بما ف ذلك تمكينهم من بعض الحقوق الاساسية منحت وكالة اللاجئين في المغرب بطاقات

[1] "التقرير العالمي 2016: المغرب/الصحراءالغربية"، متحصل عليه من موقع :https://www.hrw.org/ar/world-report/2016-country-chapters/285662 . ص،5.

اقامة قابلة للتجديد سنة واحدة لاكثر من 500 لاجيء معترف بهم من طرف " المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ". والى حدود كتابة هذا التقرير، لم يحدد المغرب الوضع الذي سيمنحه لاكثر من 1700 سوري تعترف بهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على انهم لاجئون شرعيون .

منح المغرب ايضا ، في سياق اجراء تسوية استثنائية انتهت في 31 ديسمبر 2014 , بطاقة اقامة لمدة سنة قابلة للتجديد للآلاف المهاجرين الافارقة من جنوب الصحراء ، لم يكونو طابي لجوء ولكن توفرت فيهم معايير معينة في خطة 2013.[1]

المطلب الثاني : تقييم الاصلاحات الدستورية في المغرب

بعدما درسنا الإصلاحات على ارض واقع المجتمع المغربي سوف نتمم ما بدأنا به من الناحية التقييمة على أساس بعض أساسيات التي تطرق إليها الملك محمد السادس في خطابه الملكي وسوف نبدأ أول نقطة دسترة الأمازيغية لقيت رواجا كبيرا من ناحية القوانين ومكانة كبيرة في الدستور المغربي الا انها في الواقع فصل السلطة القضائية لذلك يجب الاشادة بان الاستقلال القضائي لم يتم الا من خلال الارتقاء الذاتي ، فالذات القضائية يجب ان تكون محصنة بخصال النزاهة وصفات الاستقامة والكفاءة ويبدو مما سبق ضرورة اعادة النظر في الخريطة القضائية للمملكة وخاصة على مستوى هيكلة المجلس الاعلى للقضاء في اتجاه توسيع تمثيليته واختصاصاته واعادة الانتشار العادل والمتوازن لاعضاء الجسم القضائي وضرورة اقرار سياسة قضائية قائمة على برنامج التكوين والتاهيل والتحديث وعقلنة وسائل العمل ودعم دولة الحق والقانون اعتمادا على تخليق الحياة القضائية وضمان المحاكمة العادلة واقرار مدونة للسلوك والقيم القضائية وهذا ما لانرى جله في الإصلاح الدستوري للسلطة القضائية داخل المغرب مما يدعونا الى استنتاج ان فصل السلطات (السلطة القضائية عن باقي السلطات الاخرى) ، اما بالنسبة للنقطة الثالثة التي تشمل حرية التعبير وحقوق

[1] نفس المرجع،ص،6 .

الانسان وسوف نستعين بتقييم هذه النقطة بالاطراف الدولية الرئيسية ، اذ ان فرنسا امتنعت عن توجيه انتقادات علنية للانتهاكات المغربية لحقوق الانسان ، استانف المغرب وفرنسا اتفاقية التعاون الثنائي القضائي التي علقها المغرب في عام 2014 بعد تقديم القاضي تحقيق فرنسي استدعاء لقائد شرطة مغربي اثناء زيارة له بناء على شكاية رفعتها ضحية تزعم تواطئه في التعذيب .[1]

للمغرب سجل سيء في التحقيق في التعذيب ومقضاته ، ولذلك لجأ الضحايا الى المحاكم الفرنسية كملاذ اخير . زار الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند طنجة في سبتمبر لعقد اجتماع مع الملك محمد السادس ، واعلن ان الصعوبات التي نواجهها وضعناها ورائنا ، وتجنب الخوض في حقوق الانسان علنا .لم تقدم الولايات المتحدة وهي حليف وثيق اخر ، اي انتقاد لسجل المغرب في حقوق في مجال حقوق الانسان .في سبتمبر صادقت "مؤسسة تحدي الالفية"، وهي وكالة حكومية مستقلة في الولايات المتحدة الامريكة تقدم منحا للبلدان " التي تظهر التزاما بالحكم الرشيد ، والاستثمار في الناس والحرية الاقتصادية " ، منحة بقيمة 450 مليون دولار على مدى 5 سنوات للمغرب لدعم التعليم والاستثمار واستصلاح الاراضي . المغرب هو ثاني مستفيد من معونة تحدي الالفية بعد تنزانيا.[2]

جدد مجلس الامن الدولي في افريل صلاحيات قوات حفظ السلام للامم المتحدة في الصحراء الغربية (مينورسو) دون توسيعها لتشمل مراقبة حقوق الانسان ، وهو يعارضه المغرب بشدة و أجرى مكتب المفوض

[1] ------, ------," Revue de presse :le discours de 09 Mars et les réformes politiques au Maroc" , obtenue sur le site: http://www.amadeusonline:.org/fr/orientations-strategiques/axes-geographiques/afrique/329-revue-de-presse-le-discours-du-9-mars-et-les-reformes-politiques-au-Maroc .

[2] Mohammed El ayadi , "Gouvernance et ouverture politique au Maroc" .obtenue sur le site: http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/afkar/afkar-idees-21/19ayadi.pdf/. Le 10mai2016 a 11h00.

السامي لحقوق الانسان تحقيقا في كل من الصحراء الغربية الخاضعة للسيطرة المغربية ومخيمات اللاجئين التي تديرها البوليساريو قرب تندوف ، في الجزائر في 2015 ، لكنه ام ينشر نتائجه بشكل علني.

المبحث الثالث :تقييم الإصلاح السياسي في المغرب (2011-2016)

ان الإصلاح السياسي عملية متكاملة ومترابطة وكانت نتيجة لأوضاع حتمية وهذا ماجعلها تتعرض للعديد من التحديات واصبحت غاية لتحسين الاوضاع وهذا ما يجعلنا نسعي الى رؤية الافاق المستقبلية للاصلاح السياسي من خلال نتائج هذه الاخيرة والتحديات التي واجهتها .

المطلب الاول :نتائج الإصلاح السياسي في المغرب (2011-2016):

ان نتائج الإصلاح السياسي في المغرب تظهر في عدة نقاط وهذا ما تطرقنا اليه سابقا الا اننا سوف نحاول جمع ابرز النقاط أولا: الدستور الجديد حيث يعد نتيجة حتمية للإصلاحات السياسية في المغرب وكانت الخطاب الملكي بتاريخ 9مارس2011 اعلن الملك محمد السادس عن مبادرة الإصلاح الدستوري وعهد للجنة تضم 19 عضو من فقهاء القانون والسياسة بتحرير مشروع الدستور واشتغلت اللجنة الاستشارية بصفة موازية مع اللجنة السياسية التي كانت تضم امناء جميع الاحزاب السياسية ومسؤولي النقابات الخمس الاكثر تمثيلية ، وشمل المرتكزات السبعة التي سبق وان اشرنا اليه ، وفي خضم الحملة الاستفتائية فرضت وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية خطبة جمعة موحدة تم تعميمها على جميع المساجد تدعو المصلين الى التصويت بنعم على مشروع الدستور .[1]

ثانيا : انتخابات برلمانية مبكرة : شكل فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات مجلس النواب بتاريخ 25 نوفمبر 2011 حدثا هاما مما جلب اليه الانظار في الداخل والخارج وهذا راجع الى مرجعيته الاسلامية ، فالنظام السياسي و كان قد ابدى بعض الانفتاح على حزب العدالة والتنمية من خلال دمجه في العمليات السياسية ، فان ذلك الانفتاح كان مشروطا ببقاء الحزب في موقع عادي في المؤسسات وليس المشارك الاول

[1] /-----,-----,"Réformes politiques : le roi du Maroc passe à l'acte", obtenue sur le site : http://www.leparisien.fr/international/reformes-politiques-le-roi-du-maroc-passe-a-l-acte-17-06-2011-1498078.php#xtref=https%3A%2F%2F. le 10 mai2016 a 14h30.

، ولعل ما حدث في الانتخابات الجماعية لسنة 2009، والمسار الذي كان مرسوما لانتخابات 2012 يبين ان حزب الاصالة والمعاصرة كان بالاساس من اجل تشكيل ذرع انتخابي يحد من اي توسع محتمل للعدالة والتنمية لا يعني ان الحزب خرج من طوق الضبط الذ حدده النظام السياسي لمختلف الفاعلين الحزبيين وله بصفة خاصة ، لكن يعني اضطرار النظام السياسي لتوسع مدى انفتاحه عليه و تليين بعض شروط اتجاهه.

ثالثا : حكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية الاسلامي :

حقق حزب العدالة والتنمية فوزا كاسحا في الانتخابات تظرا لتنظيمه الجيد وتوفره على خط ايديولوجي واضح ومتميز عن بقية الاحزاب الاخرى ، الشيء الذي جعل منه القوة السياسية الاولى في المغرب ، هذا الوضع الجديد هو فريد وغير مسبوق حيث ان الحكومة اضحت في يد الاسلاميين الذين يجربون التعايش مع الملك.

في يوم 29نوفمبر 2011 عين الملك محمد السادس عبد الاله بن كيران رئيسا للحكومة ، كما ينص على ذلك الفصل 47 من الدستور وتمكن كيران بعد ذلك من تكوين حكومة بالتحالف مع حزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية والحركة الشعبية كما ضمت الحكومة وبشكل غير متوقع وزراء اختارهم الملك مباشرة ولا ينتمون الى اي حزب سياسي بالموازاة مع ذلك عين الملك مستشارين جدد له في مايشبه حكومة الظل ، والتي تتولى مراقبة العمل الحكومي فرغم ان بن كيران وحكومته يتمتعون بصلاحيات كبيرة حسب الدستور المغربي الجديد الا ان التوجهات الاقتصادية الرئيسية والخيارات السياسية الكبرى للبلاد يحددها الملك وديوانه الخاص.[1]

[1] محمد الغجاتي ، "الدستور الجديد وطبيعة النظام السياسي في المغرب "، متحصل عليه من موقع : http://www.afaegupt.org . يوم 2016/01/15 على الساعة 14سا3

ومن خلال التتبع لانجازات الحكومة بعد حوالي 4 سنوات من الولاية الحكومية نجد أنها تبقى دون المستوى ، فمثلا تتخذ إجراءات للحد من اقتصاد الريع ومحاربة الفساد ، الاستمرار في قمع الاحتجاجات والاعتقالات السياسية ، والاعتداء على الحريات ،

ومن المعوقات التي تحد من فاعلية الأداء الحكومي نجد:

وجود جهات داخل النظام تقاوم التغيير.

غياب سابق للتجربة الحكومية.هشاشة الانسجام الحكومي فالحكومة تتألف من أربعة أحزاب سياسية مختلفة إيديولوجيا.

كل هذا يؤثر بالشكل السلبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ويبين انه ما حدث من تغيرات بفعل حركة 20 فيفري رغم أهميته في بعض الجوانب لم يؤسس لانتقال ديمقراطي.

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الإصلاح السياسي في المغرب .

تعتبر المؤسسة الملكية والنخبة السياسية المغربية مكونات فاعلة في النظام والنسق المغربي ، هذه الأهمية التي تعني بالضرورة ان أي إصلاح سياسي يجب ان ينطلق من هاته المؤسسات، وبالتالي أي خلل أو عائق سيكون بدوره نتيجة لخلل يرتبط بشكل أو بآخر بهذه المؤسسات ، انطلاقا من هذه المعادلة سوف نحاول أن نرصد أهم المعيقات التي تمس صيرورة نجاح عملية الإصلاح السياسي .

بالنسبة للمؤسسة الملكية والتي تقع على قمة هرم النظام السياسي المغربي وحسب دستور 2011 فان صلاحيات المؤسسة الملكية لم تقلص بل تفرعت مسؤولياتها وفي بعض الأحيان زادت ، ونرى أن الهيكل الدستوري يساهم بدرجة كبيرة في تقوية المؤسسة الملكية ويهمش باقي فعاليات المجتمع ، هذا يعد من بين أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه الإصلاح السياسي في المغرب ، كما ان في هذه الأخيرة تخص

المؤسسة الملكية بالصفة المؤسسية وهذا ما أدى إلى ظهور نوع من الهشاشة في باقي المؤسسات مايظهر العديد من التساؤلات والإشكاليات [1]، في حين يحظى الدستور في الدولة والمجتمعات الديمقراطية بقداسة مطلقة باعتباره القانون الأسمى الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، فهو مصدر الشرعية والمشروعية ، أما بالنسبة للأحزاب السياسية فهي تعتبر الفاعل الثاني في مسار الإصلاح السياسي بالمغرب وبالتالي فان أي إصلاح سوف ينطلق من هذه المؤسسة وأي خلل يجب أن يرتبط بالضرورة بهذه المؤسسات لذلك فان الأحزاب السياسية المغربية تعرف العديد من التحديات والعوائق وترتبط هذه الأخيرة بالنخب السياسية الأخرى وهي كالتالي :

نخب تخشى الديمقراطية وهذا لهشاشة البنية الأساسية لها أضف إلى ذلك ضعف التكوين حيث مازالت النخبة السياسية المغربية تعاني ضعف التكوين على مستوى التعليم أو التكوين السياسي ، وهذا يجعل من تحقيق عملية الإصلاح السياسي ليست بالعملية الهينة ، لذا ضرورة إصلاح الأحزاب السياسية والهيئات السياسية نفسها .[2]

كما أن من أهم العوائق التي تشهدها عملية الإصلاح السياسي في المغرب بالنسبة للأحزاب السياسية هي شخصانية السلطة الحزبية وغياب الديمقراطية داخل الأحزاب ، حيث أن زعيم الحزب عادة في المغرب يصبح المجسد الوحيد للحزب كله والشخصية المحورية التي تدور حولها الحزب كله كما أن اختلاف الآراء وتعدد الاتجاهات في داخل الحزب هو الوسيلة الوحيدة لنموه واتضاح فكره السياسي .

ومن المعيقات الأخرى للإصلاح السياسي في المغرب نجد انعدام الثقة الفاعلين السياسيين : ويتمحور هذا حول الصفة التي أصبحت تتصف بها بأنها غير صادقة والتي تحكم الانتماءات الأسرية والقرابة والقبلية في

[1] سفيان ناشط ، مرجع سابق ، ص، 110.

[2] هند عروب ،مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي ،الرباط : دار الأمان ،(د،ت،ن)،ص 136.

اختيار الناخبين ، والميل لاختيار الأشخاص الموجودين في السلطة ، نتيجة لضعف الأحزاب السياسية والوطنية انعدمت ثقة المواطنين .

وعلى غرار هاذين المتغيرين نرى أن المجتمع المدني يشكل عائقا من عوائق الإصلاح السياسي ويظهر هذا في عدم فعالية النظام السياسي المغربي أو عدم تمكنه بالقيام بعملية إصلاح جذرية لذا نصت الوثيقة الدستورية 2011 على الدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية وأكدت على حقه في تقديم الملتمسات التشريعية والمساهمة في بلورة السياسات العمومية .

كما أن هنالك تحديات من نوع آخر تؤثر على صيرورة الإصلاح السياسي من بينها :[1]

- تحديات ترتبط بالمحيط الدولي والإقليمي فالخطاب الملكي 09 مارس2011 أتى في سياق بعض التقارير الدولية التي رصدت التحولات العربية وخلصت إلى انه من مصلحة بعض الدول العربية كالمغرب والأردن والبحرين الحفاظ على أنظمتها لكن بشرط والإقدام على إصلاحات سياسية ،في هذا السياق كان لفرنسا التي تربطها علاقات خاصة مع المغرب دور مهم في الكيفية التي تفاعل بها النظام السياسي بالمغرب مع حركة 20 فبراير .
- النزاع على الصحراء الغربية :يعتبر نزاع الصحراء الغربية تقرير مصير أولا وقبل كل شيء فمطلب الصحراويين هو التطبيق السليم للقانون الدولي وعلي وجه الخصوص حق تقرير المصير وبالفعل قامت الأمم المتحدة وبشكل متكرر التأكيد على أن قرار 1514 ينطبق على الصحراء الغربية ،ويعد هذا المطلب تحدي كبير بالنسبة للمغرب الذي يعتبر الصحراء الغربية جزء من إقليمه هذا الصراع لم

[1] غربية صونيا ،" الإصلاح الديمقراطي في الأنظمة السياسية الملكية" –دراسة للنظام السياسي الملكي المغربي" ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة المستر في العلوم السياسية ، تخصص أنظمة سياسية وحوكمت ، جامعة محمد خيضر ، 2014–2015،ص،153–154) .

يقف على هذا الحد بل هو من الأسباب المباشرة وراء غياب تكامل واندماج الاتحاد المغاربي تسير بالاتجاه المعاكس لمصالحها الخاصة من خلال إعاقة الاتحاد المغاربي .

نخلص في الأخير إن بوادر الإصلاح السياسي في المغرب كانت تتمحور حول امتصاص غضب الشعب والتي كانت ظاهرة في احتجاجات 20 فبراير التي كانت احد دوافع التعديلات الدستورية التي اعلنها الملك محمد السادس الا ان هذه الإصلاحات لم تكن إلا واجهة لتشبث في السلطة وهذا راجع الى ان العديد من مبادئ الإصلاح السياسي لم تطبق بشكل فعلي على ارض الواقع .

الخاتمـــــــــــــــــة

نستخلص من دراستنا التي هدفت لمعالجة مسألة الإصلاح السياسي في المغرب من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات المرتبطة بهذه العملية في ظل مجموعة من المتغيرات والتحولات التي مست البيئة الداخلية والخارجية الدولية والعربية .فالإصلاح السياسي هو مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تهدف لانتقال من مظهر حكم تتسم بالتسلطية إلى نظم حكم تقوم قاعدتي المشاركة والتمثيل وهذا ما رأيناه في جل الدول العربية التي تمتاز بخصائص عديدة من بينها وأهمها المعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية وأزماتها ولا ننسى الصفة الوحيدة التي تتمثل في التخلف في جميع المجالات وخاصة السياسية حيث جمعت بعدم التكامل وغياب الرشادة في صنع القرار وغياب القواعد المؤسسية المستقرة لتداول السلطة ، ولكن ومع ظهور موجة الإصلاحات الكبيرة والتي تمخضت جراء تفاعل العديد من العوامل الناجمة عن كل من البيئتين الداخلية والخارجية والتي أسفرت عنها صحوة الشعب والنخب السياسية الحاكمة في شتى الأنظمة وخاصة الملكية منها بضرورة إزالة الفساد والاستبداد وترسيخ الحكم الصالح والتي من مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الانجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والرؤية الإستراتجية و تحديد العلاقات التي بينها.

لقد تنوعت دوافع الإصلاح وتمثلت في ضغوط البيئة الخارجية ، أي ما تعلق بالمشروطية التي تمارسها الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامركية والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي،زيادة على ضغوط البيئة الداخلية متمثلة في مطالب ومن خلالها سارعت جاهدة لامتصاص غضب الشعب من خلال اخذ مطالب حركة 20 فبراير 2011بعين الاعتبار والتي كان فحواها صياغة مطالب عديدة من بينه إصلاح المؤسسات ووضع إصلاحات دستورية وارتبط بها ظهور قوى ومؤسسات وجهود ومنظمات تناضل من اجل ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع وتتيح المشاركة في الحياة السياسية وتصون حقوق الأفراد وحرياتهم ، لكن ونظرا لاحتكار السلطة لصالح الأنظمة السياسية الملكية جعل إدارة عملية الإصلاح السياسي

عملية صعبة و معقدة وكانت مخرجات هذه العملية محدودة إما بتعديل الدستور وتمديد في الحكم ، وكحصيلة لهذه الدراسة نستنتج مجموعة من النتائج وهي كالتالي :

1-الإصلاح السياسي عملية ديناميكية ترتبط بترجمة الضغوطات الداخلية والخارجية وتوسيع حيز الديمقراطية من خلال حرية التعبير وفتح المجال أمام النخب والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمجتمع المدني محاولة الاستطلاع الإعلامي حول ما يدور داخل المجتمع في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وضرورة جس النبض .

2-وللحصول على إصلاح سياسي ناجع يجب أن تكون الإصلاحات ناجمة عن رغبة في التغيير نحو الأفضل وتحسين الأوضاع العامة داخل النظم السياسية العربية من خلال وضع منهجية لإصلاح المؤسسات من خلال وضع قوانين داخلية تتحكم في صيرورتها .

3- إن النظام السياسي المغربي يعتمد اعتمادا كليا على السلطة الملكية وهذا ظاهر في العديد من المظاهر من بينها صلاحيات الملك فهو الآمر والناهي مما جعل ابرز نقاط الإصلاح السياسي فصل السلطات (السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية والقضائية) .

4-يعد المجتمع وعقيدة و ثقافة النظام السياسي المغربي أهم العوامل التي تحكم في إدراج الإصلاحات السياسية زيادة على دور وسائل الإعلام والاتصال .

5-يعد الدستور المغربي مجرد واجهة وباب أمان للحفاظ على سلطة النظم الحاكمة وامتصاص غضب الفئات المجتمعية وهذا ما يؤدي إلى تعثر مسار العملية الإصلاحية .

6- يبرز دور المؤسسات الرسمية في إصلاح مجموعة من المنظومات من خلال الإصلاح التشريعي والإصلاح القانوني ويظهر هذا في ترسيخ قواعد عملية تظهر جلية في الانتخابات وفي مختلف الفواعل على مستوى الساحة السياسية .

7-لقد كان خطاب الملك محمد السادس بساطا يغطي به الثغرات الموجودة في النظام السياسي المغربي لفترة وجيزة ويظهر هذا من خلال الوقت الذي القي فيه هذا الخطاب 9 مارس 2011 والذي ضم سبع مبادئ رئيسية لكن لاحظنا أن مبدأ فصل السلطات تقليص مهام السلطة الملكية كان مجرد خدعة أدت إلى توزيع صلاحيات السلطة الملكية.

8-إن واقع الإصلاحات في الممارسة العملية يظهر لنا فشل عملية الإصلاح السياسي وهذا ظهر في فترة 2011 إلى غاية 2016 حيث ظهرت هنالك تلاعبات كبيرة في ناحية حماية حقوق الإنسان خاصة المتعلقة بقضية الصحراء الغربية، كما إن إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لم يحقق المطلب الدستوري من ناحية اعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية تستعمل في جميع المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، وضرورة تطبيقها في المؤسسات الرسمية ، كما انم بدا فصل السلط لم يلقى رواجا وتقبلا من طرف باقي المؤسسات الأخرى .

قائمة المراجـــــــــــع

المصادر :

أ/القرآن الكريم:

الاية 220 من سورة البقرة .

الآية 19 من سورة القصص.

ب/الدساتير :

المملكة المغربية , دستور 2011,المغرب :الجريدة الرسمية ،العدد5952 مكرر،2011.

ج/الموسوعات :

1/ إدريس سهيل ، المنهل قاموس عربي فرنسي ، بيروت : دار الاداب، 2007 .

2/-------- مجاني الجيب معجم انجليزي–عربي، لبنان : دار المجاني ، 1992 .

د/المراجع باللغة العربية:

أولا:الكتب

1/ إبراهيم حسين توفيق ،النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها ،لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،2005.

2/ إبراهيم شادية فتحي ،محددات الإصلاح العربي في الدول العربية ،القاهرة :مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،2015 .

3/ ابورمان محمد ،الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المقاربات ،القوى الأولية ،الاستراتجيات ،بيروت :الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،2001.

4/ البرسون اندرو ، طه رجب سعد وآخرون ،تقديم سالي سامي ،أفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي ،القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان .2011

5/ الصالحي عبد الرحمان إسماعيل ،المؤسسات التشريعية في الوطن العربي ،القاهرة :المنظمة العربي للتنمية الإدارة ،2004.

قائمة المراجع

6/ السيد مصطفي كامل ، زرنوقة صلاح سلامة ،الإصلاح السياسي في الوطن العربي ،القاهرة :مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ،2006.

7/الكباري محمود غالب سعيد علي ، الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية، الأردن: (د.م.ن)،(د،ت،ن).

8/المتاتبة امين ،الإصلاح السياسي المعني ،المفهوم ،عمان :الشركة الأردنية للطباعة والنشر، 2011.

9/ بلقزيز عبد الإله ،في الإصلاح السياسي والديمقراطية ،اللاذقية :دار الحوار للنشر والتوزيع ،2007.

10/ بوتفليقة عبد العزيز ،تيسير بومعزة واخرون ،النظام العربي .....إلى أين ؟ ، عمان: منتدى الفكري العربي، 2011.

11/ ثابت احمد ،الإصلاح السياسي في العالم في اتجاهات حديثة في علم السياسة ،القاهرة : (د.م.ن)،(د،ت،ن).

12/ حسين عبد الحميد ، رضوان احمد ،التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية دراسة في علم الاجتماع السياسي ،الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ،1998.

13/ حيمر عبد السلام ،مسارات التحول السوسيولوجي في المغرب ، دار البيضاء: منشورات الزمن مطبعة النجاح الجديد 1999.

14/ زهران جمال علي ،الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي ،القاهرة :مكتبة الشروق الدولية ،2005.

15/ سعيد محمد السيد ،قضايا التحول الديمقراطي في المغرب مع مقارنة بمصر والأردن ،مصر :مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،2004.

16/ قاسم انيس فوزي ،النظام السياسي العربي والديمقراطية ،عمان :دار الفارس للنشر والتوزيع ،2001.

17/ عبد اللاوي عبد الكريم ، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب ،القاهرة :مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان ،2013.

18/ عروب هند ،مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي ،الرباط : دار الأمان ،(د،ت،ن).

19/ منارا محمد باسك ، دستور 2011في المغرب:إي سياق ؟ لأي مضمون ؟ ، (د.م.ن) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014

20/ هلال علي الدين ، مسعد نيفين ،النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط2، 2002.

ثانيا:المجلات والجرائد

1/ البرادعي منى و عبد الونيسي احمد ، كراسات التنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : القاهرة ، 2005.

2/ الخثلان صالح بن محمد ، السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، (د.ع) ، (ب.ت.ن).

3/ الساسي محمد ، العلاقة بين الدستور و الانتقال الديمقراطي في المغرب مرحلتان : رؤيتنا ، المجلة المغربية ، 2011 .

4/ المناوي عدي إبراهيم محمود ، التيارات السياسية ودورها في الإصلاح السياسي ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 507752 ، 2016 .

5/ بلكعيبات مراد ، دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر ، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2014.

6/ جداري إدريس ،الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية ،مجلة الحوار المتمدن ،العدد 3378، 2011 .

7/ خميس دهام حميد ، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، مجلة مداد الآداب ، العدد 4 ، (ب.ت.ن).

8/ عبد اللاوي عبد الكريم ، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب ، القاهرة : مركز القاهر لدراسة حقوق الإنسان ، 2013.

9/ عربي مسلم بابا ، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد9 ، جوان 2013.

10/ مشابكة أمين ، الإصلاح السياسي " المعنى والمفهوم " ، الشركة الأردنية للصحافة والنشر : جريدة الدستور ، العدد 17498 ، 2011 .

11/وثيقة الإسكندرية ،مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ ، (الإسكندرية :مكتبة الإسكندرية في 14 / 12 مارس 2004 .

ثالثا:مذكرات والرسائل الجامعية

1/ العيد شعبان ،" الإصلاح السياسي في الجزائر 2008-2013 "، (مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستار ، تخصص رسم السياسة العامة والإدارة المحلية ، جامعة محمد خيضر ، 2013-2014).

2/حرزالله منير ،الإصلاح السياسي في تونس وتاثيره على التنمية المحلية بعد 2011 ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص السياسة العامة والادارة المحلية ، 2014-2015.)

3/ غربية صونيا ،" الإصلاح الديمقراطي في الأنظمة السياسية الملكية" –دراسة للنظام السياسي الملكي المغربي ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة المستر في العلوم السياسية ، تخصص أنظمة سياسية وحوكمة ، جامعة محمد خيضر ، 2014-2015 .)

4/ناشط سفيان ، التليمة عثمان ،" الانتقال الديمقراطي للمغرب الاكراهات والرهانات" ،(بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة الحسن الأول ، 2013-2014).

رابعا: مواقع الانترنت

،متحصل عليها من موقع:استقلالية القضاء بالمغرب ...سنة بعد الدستور 1/-----،-----،

httpm//www.assabah.press.ma/?view=article&tmpl=compoent&layout=default&id=29440،يوم 2016/03/20،على الساعة :12.00.

2//-------،------،مضامين الإصلاح الدستوري في المغرب ،المحصل عليه من موقع: www.aljazeera.com بتاريخ 13/01/2016 على الساعة 9.00.

3/ الجراد خلف ،الإصلاح العربي بين ضرورات الداخل وضغوطات الخارج ،متحصل عليه من موقع :http://www.baath-party.org/index.php?option:com. بتاريخ 2016/03/28 علي الساعة 17:45 .

4/ الشقران خالد ،الرؤية الاستراتجية للاصلاح التشريعي متحصل عليه من الموقع: http://alraicenter.com/user- site/site/ veiw-articlear.aspx? type:2&id:742بتاريخ :2016/04/26 على الساعة 23:36

5/ اللامي عادل ، الإصلاح التشريعي ... التحدي الاكبر للحكومة متحصل عليه من موقع : htttp://iraqiecomomist.net/ar2014/9/15%d8%b9. يوم 2016/4/25 على الساعة 11سا30.

6/ الغجاتي محمد ، الدستور الجديد وطبيعة النظام السياسي في المغرب ، متحصل عليه من موقع : http://www.afaegupt.org . يوم 2016/01/15 على الساعة 14سا3.

7/ اليحيائي محمد ، الإصلاح السياسي والدمقرطة في الخليج : اربع مقاربات ممكنة ومطلوبة ، متحصل عليه من موقع http://www.aljazeera.net. يوم 2016/04/30 علي الساعة 20:20.

8/ بروحو عبد اللطيف ،الإصلاح السياسي في المغرب ،المحصل عليه من موقع : aberroho@yahoo.fr بتاريخ 2015/15/12 علي الساعة 23:45.

9/ بلقزيز عبد الاله ، المغرب الديموقراطي : قراءة في التعديلات الدستورية ، سياقاتها والانتقال والنتائج ، متحصل عليه من موقع : http://www.maghress.com –alittihad/140158 بتاريخ 2016/4/5 على الساعة 16.00.

10/ عبد الفتاح نبيل ،الدولة والقضاء والاصلاح السياسي ،متحصل عليه من موقع : http://www.alkottob.com. يوم 2016/02/12 على الساعة 14:25 .

11/عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ،متحصل عليه من موقع: http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B9%D8%A9 %A9.pdf. تاريخ الحصول :2016/3/5 علي الساعة 17:25.

12/ عربي مسلم بابا ، افاق تعزيزمكانة السلطة التشريعية في سياق مشاريع الإصلاح السياسي المؤسساتي في الجزائر ، متحصل عليه من موقع : http://manifest.univ-ourgla.dz/index.php/fr.fr/archives/archives/facult%c3%a9 . يوم 15 /2016/05 على الساعة10سا25.

13/ علاق جميلة ،دور النخبة في الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية متحصل عليه من موقع http://www.maspolitiques .com/mas/index.php?option.com-content &view:articele &id:283: متحصل عليه بتاريخ 2016/004/20 على الساعة 8:00.

14/ياسين بلال خليل ، "منهجيات الإصلاح والتغيير في سورتي الأنبياء والحج "، (بحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستار في التفسير وعلوم القرآن ، كلية أصول الدين قسم تفسير وعلوم القرآن ، الجامعة الإسلامية غزة، 2012

هـ/المراجع الأجنبية:

1/Les journaux et les articles en français:

1/-----,-----,"Réformes politiques : le roi du Maroc passe à l'acte", obtenue sur le site : http://www.leparisien.fr/international/reformes-politiques-le-roi-du-maroc-passe-a-l-acte-17-06-2011-1498078.php#xtref=https%3A%2F%2F.

2/------, ------," Revue de presse :le discours de 09 Mars et les réformes politiques au Maroc" , obtenue sur le site: http://www.amadeusonline:.org/fr/orientations-strategiques/axes-geographiques/afrique/329-revue-de-presse-le-discours-du-9-mars-et-les-reformes-politiques-au-Maroc.

3/El ayadi Mohammed, "Gouvernance et ouverture politique au Maroc" .obtenue sur le site: http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/afkar/afkar-idees-21/19ayadi.pdf/

4/ Royaume du Maroc, Maroc(4) La politique linguistique à l'égard des berbérophones, obtenue sur le site: http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/maroc-4Berberes_ling.htm. le 15mai2016 a 15h30.

5/Susi Dennison ,Nicu Popescu et José Ignacio Torreblanca, "Une chance pour réformer: comment L'UE peut appuyer une évolution démocratique au Maroc"; obtenue sur le site : http://www.ecfr.eu/page/-/Morocco%20French%20PDF.pdf .

معطيات عامة حول المغرب:

الموقع الجغرافي للمغرب :

- تقع المغرب علي الزاوية الشمالية الغربية من افرقيا ,وتمتد سواحلها علي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي يحدد البحر حدودها الغربية والشمالية ،يطل المغرب علي البحر الأبيض المتوسط شمالا والمحيط الأطلسي غربا يتوسطهما جبل مضيق طارق ،تحده شرقا الجزائر وجنوبا موريتانيا ،وفي الشريط البحري الضيق الفاصل بين المغرب واسبانيا ثلاث مكتنفات اسبانية مليلية وصخرة قميرة وسبته.تبلغ مساحة المغرب 710.850كلم^2.كما لا ننسى الاشارة الي ان عاصمة المغرب الرباط اما بالنسبة الي الدار البيضاء فتعد العاصمة الاقتصادية للمغرب .

- تعتبر المغرب اكبر مصدر للفوسفات وثالث اكبر منتج لهذه المادة الخام الضرورية للاسمدة وغيرها من المواد الكميائية .

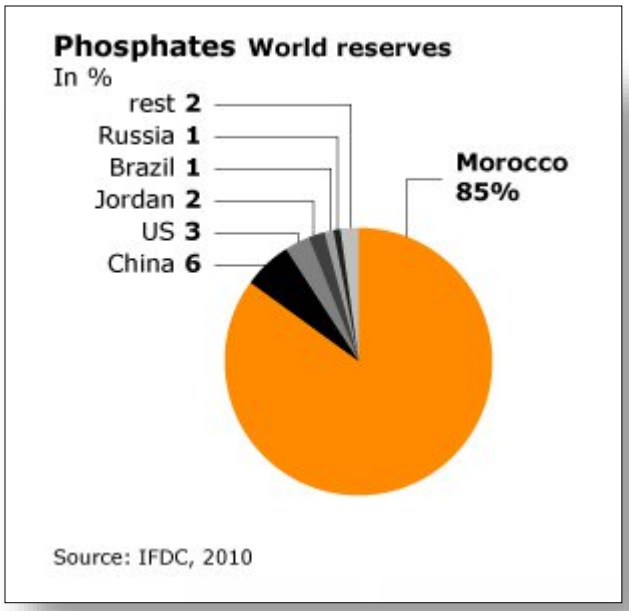

- ومن ناحية اخري يقدر عدد سكان المغرب ب 326مليون نسمة بمعدل نمو سنوي 1 %اليد العاملة 11.3مليون نسمة البطالة مرتفعة ،تناهز 10%،غير انها اعلي من ذلك للفئة العمرية بين 24-15، 22.8% للذكور و 19%للاناث يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 72عاما ،المجتمع السكاني صغير السن 33% تحت سن 15عاما .
- اما بالنسبة للتركيبة العرقية والدينية وفق الاحصاءات المغرب مجتمع متجانس بشكل لافت للنظر علي الصعيدين الثقافي والديني يشكل المسلمون 99% والمسيحيون 1% من السكان ،ويبلغ عدد اليهود حوالي 6.000نسمة ،99%من السكان هم من العرب والبربر .
- كما ان المغرب انضمت الي العديد من المنظمات من بين هذه المنظمات والتي سوف نقوم بطرحها علي شكل جدول :

المنظمات التي انضمت لها المغرب	العام الذي انضمت فيه
الأمم المتحدة	▪ 1956
جامعة الدول العربية	▪ 1958
اللجنة الدولية الاولمبية	▪ 1959
منظمة المؤتمر الإسلامي	▪ 1969
المنظمة الدولية الفرانكفونية	▪ 1981
الاتحاد ألمغاربي	▪ 1989
مجموعة الحوار المتوسطي	▪ 1995
مجموعة السبعة والسبعون	▪ 2003
منظمة حلف الشمال الأطلسي كحليف رئيس الخارجية	▪ 2004
الاتحاد من اجل المتوسط	▪ 2008
كما تم انتخاب المغرب عضوا غير دائم بمجلس الآمن التابع للأمم المتحدة لولاية تمتد لسنتين	▪ من فاتح يناير 2012 الي غاية ديسمبر 2013

- تعد المغرب هي الدولة الافرقية الوحيدة التي ليست عضوا في الاتحاد الأفريقي الذي حل محل الوحدة الافرقية والتي انسحب منها المغرب عام 1984بسبب رفضها الاعتراف بسيادتها علي الصحراء الغربية .كما أن المغرب وافق علي الانضمام إلي مجلس التعاون الخليجي بعد دعوة تلقها للانضمام سنة 2011.

الموضـــــــــوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ،ب،ت،ث،ج،ح،خ
الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للدراسة.	09
المبحث الأول: ماهية الإصلاح السياسي.	10
المطلب الأول : تعريف الإصلاح السياسي.	10
المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للإصلاح السياسي.	13
المطلب الثالث: مستويات وأهداف الإصلاح السياسي.	17
المبحث الثاني: محددات الإصلاح السياسي.	22
المطلب الأول: دوافع الإصلاح السياسي.	22
المطلب الثاني: مداخل الإصلاح السياسي.	26
المطلب الثالث: خطوات و شروط تحقيق الإصلاح السياسي.	28
خلاصة الفصل.	33
الفصل الثاني: طبيعة الإصلاح السياسي في الدول العربية.	35
المبحث الأول: دوافع الإصلاح السياسي في الدول العربية.	36
المطلب الأول: الدوافع الداخلية للإصلاح السياسي في الدول العربية.	36
المطلب الثاني: الدوافع الخارجية للإصلاح السياسي في الدول العربية.	40
المبحث الثاني: الآليات المؤسسية للإصلاح السياسي في الدول العربية.	42
المطلب الأول:دور المؤسسات الرسمية في تحقيق الإصلاح السياسي في الدول العربية.	43
المطلب الثاني:دور المؤسسات غير الرسمية في تحقيق الإصلاح السياسي في الدول العربية.	45
خلاصة الفصل	53
الفصل الثالث : محددات الإصلاح السياسي في المملكة المغربية.	55
المبحث الأول:تطور مسار الإصلاح السياسي في المغرب.	56
المطلب الأول: طبيعة الإصلاح السياسي في المغرب.	56
المطلب الثاني: دوافع الإصلاح السياسي في المغرب.	60
المطلب الثالث: الإصلاحات الدستورية في المغرب.	64

المبحث الثاني: تقييم الإصلاح السياسي في المغرب	67
المطلب الأول: أبعاد الإصلاحات الدستورية في المغرب.	67
المطلب الثاني: تقييم الإصلاحات الدستورية في المغرب.	72
المبحث الثالث: تقييم الإصلاح السياسي في المغرب	75
المطلب الأول: نتائج الإصلاح السياسي في المغرب.	75
المطلب الثاني:التحديات التي تواجه الإصلاح السياسي في المغرب.	77
خلاصة الفصل.	81
الخاتمة.	83
قائمة المراجع.	87
الملاحق.	95
تلخيص الدراسة.	99
الفهرس.	102